بسم الله الرحمن الرحيم

مناظرة بين الشيخين

أبي بكر الغزي الأثري
و أبي عمر الكويتي

حول مسألة العذر بالجهل

الرسالة الأولى
للشيخ أبي عمر الكويتي
وفيها دراسة لأسانيد حديث ذات أنواط ورد على من عذر بالجهل

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحابته أجمعين وبعد : أقف هنا عند حديث قد كثر اللغط حوله ، وبنيت عليه أحكام ما أنزل الله بها من سلطان من إعذار المشركين بجهلهم وضمهم في عداد الموحدين ، مع ما في ذلك من تناسي أصول في الدين محكمات من عدم إعذار المشركين ، فأبدأ وبالله التوفيق .

الشبهة الأولى:

قال الترمذي حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَخْزُومِيُّ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ سِنَانِ بْنِ أَبِي سِنَانٍ عَنْ أَبِي وَاقِدٍ اللَّيْثِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا خَرَجَ إِلَى حُنَيْنٍ مَرَّ بِشَجَرَةٍ لِلْمُشْرِكِينَ يُقَالُ لَهَا ذَاتُ أَنْوَاطٍ يُعَلِّقُونَ عَلَيْهَا أَسْلِحَتَهُمْ فَقَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ اجْعَلْ لَنَا ذَاتَ أَنْوَاطٍ كَمَا لَهُمْ ذَاتُ أَنْوَاطٍ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سُبْحَانَ اللَّهِ هَذَا كَمَا قَالَ قَوْمُ مُوسَى اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَتَرْكَبُنَّ سُنَّةَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَأَبُو وَاقِدٍ اللَّيْثِيُّ اسْمُهُ الْحَارِثُ بْنُ عَوْفٍ وَفِي الْبَاب عَنْ أَبِي سَعِيدٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ

وبالنظر في إسناد الحديث نجد أن مداره على سنان بن أبي سنان ، وهو مجهول جهالة حال كما قال العقيلي عندما روى حديث(السواك يزيد الرجل فصاحة) فقال العقيلي:(حديث عمر بن داود عن سنان بن أبي سنان ، مجهول كشيخه ، والحديث منكر.)أ ه.

وقول العقيلي هذا هو معتبر لعدة أسباب :

الأول: أن سنان بن أبي سنان قد تبين أمر جهالته هذا بسبب أن الراوي عنه هو تلميذ واحد الذي هو الزهري فقد روى عنه حديث(لاعدوى ولاطيرة) وحديث (الأعرابي الذي أستل السيف على رسول الله صلى الله عليه وسلم) وحديث (ذات أنواط).

قال المناوي في فيض القدير :عندما أورد حديث (السواك يزيد الرجل فصاحة) ، قال:(هو من حديث عمر بن داود عن سنان بن أبي سنان عن أبي هريرة ، قال ابن الجوزي حديث لا أصل له ، وعمر وسنان قال العقيلي: مجهولان ، والحديث منكر غير محفوظ ، وأورده الذهبي في الميزان في ترجمة عمر بن داود ، وقال مجهول كشيخه)أ ه قلت : شيخه هو سنان بن أبي سنان يروي عنه وليس له إلا هذا الطريق .

وذكر علي بن عراق ـ صاحب كتاب تنزيه الشريعةـ حديث (من كانت في بيته شاة كانت في بيته بركه ....)الحديث ، قال: (هو من حديث أبي هريرة فيه عمر بن داود عن سنان بن أبي سنان وهما مجهولان ، وقال الذهبي في ميزان الإعتدال في ترجمة عمر بن داود ، قال عمر بن داود عن سنان بن أبي سنان عن أبي هريرة مرفوعاً السواك يزيد الرجل فصاحة ، قال العقيلي مجهول كشيخه والحديث منكر) أ ه .

قال المزي في تهذيب الكمال عند ترجمة سنان بن أبي سنان(روى له البخاري ومسلم) ، قلت: روى له البخاري مقروناً بأبي سلمة في حديث جابر أخبر بأنه غزى مع الرسول صلى الله عليه وسلم قِبَلَ نجد ، وحديث أبي هريرة لاعدوى ولا صفر ولا هامة، وكلا الحديثين رويا مقروناً مع أبو سلمة عبدالله بن عبدالرحمن وهو ثقة ، فالبخاري عول على أبي سلمة ، وسنان مقروناً معه ، والقاعدة عند أهل العلم أن البخاري إذا ذكر رجل مقروناً مع ثقة فهذا دليل على ضعفه ، لأنه لم يعتمده إستقلالاً ، وأما مسلم فذكر له كذلك حديث لاعدوى ولا صفر ولا هامة من حديث أبي سلمة ، وذكر سنان في الشواهد والمتابعات ، وحديث جابر غزونا مع النبي صلى الله عليه وسلم قِبَلَ نجد ، كذلك ذكره في المتابعات لأنه اعتمد على رواية أبي سلمة في الأصل . (وهذا دليل على أنه مجهول حال) ، لأن مسلم ذكر في المقدمة أنه يذكر المستور (المجهول حال) من باب التمييز والعلل والشواهد والمتابعات ، وهذا الذي يقال عنه من باب المتابعات والشواهد .

فائدة:

ولايوجد في البخاري ومسلم لسنان إلا هذين الحديثين وعلى المشهور إن سنان بن أبي سنان ليس له إلا تلميذ واحد ، وأن زيد بن أسلم ليس من تلاميذه بل من تلاميذ أبيه (يزيد بن أمية) كما ذكره البخاري في التاريخ في ترجمة سنان بن أبي سنان ورقمها (2338) ، وما ذكره المزي في تهذيب الكمال واتبعه على ذلك ابن حجر في تهذيب التهذيب أن زيد بن أسلم من تلاميذ سنان بن أبي سنان فهذا ليس بصحيح ، وإنما هو من تلاميذ أبيه كما تقدم ، فوقع الخلط بينه وبين أبيه، والدليل إنه لا يوجد إسناد لزيد بن أسلم يحدث فيه عن سنان بن أبي سنان .

ولحديث ذات أنواط طريق آخر يزيد الحديث ضعفاً ، حيث أنه من حديث كثير بن عبدالله عن أبيه عن جده ، قال الشافعي هذا إسناد الكذب ، فإذا ما علمنا أن هذا السند متهم في وضع الحديث ، فبهذا يكون حديث ذات أنواط أشد ضعفاً .

فائدة : لا يوجد سند لحديث ذات أنواط إلا هذين الإسنادين.

1- إسناد سنان بن أبي سنان عن أبي واقد الليثي .

2- إسناد كثير بن عبدالله عن أبيه عن جده .

فائدة أخرى :

القاعدة عند المحدثين أن الحديث إذا جاء في الأحكام (كما وقد نقل في الكفاية عن الإمام أحمد قوله: إذا روينا عن رسول الله ـصلى الله عليه وسلمـ في الحلال والحرام والسنن والأحكام تشدَّدنا في الأسانيد، وإذا روينا عن النبي ـصلى الله عليه

وسلم- في فضائل الأعمال، وما لا يضع حكمًا أو يرفعه تساهلنا في الأسانيد. انتهى.)
فإذا كان هذا منهج السلف أنه عند الأحكام لا يتساهلون في صحة الحديث ، فما بالك بحديث يمس العقيدة فهو من باب أولى أن لا يتساهل في تصحيحه ، وسند كثير بن عبدالله عن ابيه عن جده ذكره الطبراني في معجمه الكبير (ج6 /ص 342).

وفي تهذيب التهذيب قال الشافعي عن كثير بن عبدالله أحد أركان الكذب ، وقال أبو داود أحد الكذابين ، وقال أحمد بن حنبل منكر الحديث .

فائدة :
- قال الترمذي بعدما ساق الحديث وفي الباب عن أبي سعيد وأبي هريرة ، وقد يظن الظان بهذه العبارة أن الحديث له طرق أخرى من حديث أبي سعيد الخدري وأبي هريرة وهذا الظن خطأ وإنما قصد الترمذي أن هناك حديث يوافق ما جاء في الباب (لتركبن سنن من كان قبلكم) ، والحديث الذي أشار إليه من حديث أبي سعيد في الصحيحين أن النبي صلى الله علي سلم قال لتتبع سنن من كان قبلكم ...) رقم الحديث في ترقيم الكمبيوتر 3197) ،وأما حديث أبي هريرة قد أخرجه أحمد (7990 في ترقيم الكمبيوتر) ، وبهذا يعلم أن الترمذي أراد معنى الحديث الذي يوافق الباب وليس الحديث نفسه .

فائدة:
ذكر البخاري في تاريخه الكبير في ترجمة الحارث بن عوف (قال البخاري هو مدني وشهد بدراً مع النبي صلى الله علي سلم) ، وذكر ابن الأثير الجزري في أسد الغابة في ترجمة الحارث ، أنه شهد بدرا ، وقيل لم يشهدها وقيل من مسلمة الفتح ، والصحيح أنه شهد الفتح مسلما ،ويعد في أهل المدينة ، وقال ابن حبان في كتاب الثقات في ترجمته ، أنه شهد بدرا عداده في أهل المدينة وقال كذلك ابن حبان في كتابه مشاهير علماء الأمصار في ترجمته ، كان ممن شهد بدرا ، وقال صلاح الدين الصفدي في كتابه الوافي في الوفيات في ترجمته ،(هو أبو واقد قديم الإسلام إنه شهد بدرا وكان معه لواء بني ليث وضمرة وسعد بن بكر ، يوم الفتح ، وقيل إنه من مسلمة الفتح والأول أصح، عداده في أهل المدينة . انتهى

- وبهذا يعلم أن أبا واقد الليثي من أهل المدينة ، هذا أولا ، وثانيا أنه ممن شهد بدرا مع النبي فبذلك يكون إسلامه قديما ، فقوله في حديث الترمذي كنا حديثي عهد بجاهلية هذه علة أخرى تقدح في متن الحديث .

الشبهة الثانية :

عن حذيفة بن اليمان رضي قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ((يدرس الإسلام كما يدرس وشي الثوب حتى لا يدري ما صيام ولا صلاة ولا نسك ولا صدقة، وليسري على كتاب الله عز وجل في ليلة فلا تبقي في الأرض منه آية، وتبقي طوائف من الناس الشيخ الكبير والعجوز يقولون : أدركنا آباءنا على هذه الكلمة لا إله إلا الله فنحن نقولها. فقال صلة : ما تغني عنهم لا إله إلا الله وهم لا يدرون ما صلاة ولا صيام ولا نسك ولا صدقة، فأعرض عنه حذيفة، ثم رده عليه ثلاثا، كل ذلك يعرض عنه حذيفة، ثم أقبل عليه في الثالثة فقال : يا صلة تنجيهم من النار ثلاثا)).
ابن ماجة (4049) والحاكم (ج 4 / 473) وقال صحيح على شرط مسلم وقال البوصيري في الزوائد (1 / 247) وقوي سنده الحافظ في الفتح.
وقد خالف أبو معاوية أغلب الحفاظ فرواه موقوفا على حذيفة قال البزار (2467) وهذا الحديث قد رواه جماعة عن أبي مالك عن ربعي عن حذيفة موقوفا، ولا نعلم أحدا أسنده إلا أبو كريب عن أبي معاوية، حدثنا أبو كامل قال أخبرنا أبو عوانة عن أبي مالك عن ربعي عن حذيفة بنحوه موقوفا. اهـ [ج7 / 313].
وأبو معاوية قد نص أهل العلم أن في روايته عن غير الأعمش ضعف واضطراب كقول (الإمام أحمد في محمد بن خازم

الضرير: "أبو معاوية في غير حديث الأعمش مضطرب، لا يحفظها حفظا جيداً". رواه عنه ابنه عبد الله في العلل (1/119) قال أبو داود: " أبو معاوية إذا جاز حديث الأعمش كثر خطؤه. يخطئ على هشام بن عروة وعلى إسماعيل وعلى عبيد الله بن عمر" (سؤالات أبي عبيد الآجري للإمام أبي داود السجستاني في الجرح والتعديل 1/12).

قال أبي الفضل محمد بن أبي الحسين ابن عمار الشهيد (وسمعت أبا جعفر الحضرمي يقول : سمعت ابن نمير يقول : ((كان أبو معاوية يضطرب فيما كان عن غير الأعمش))

وسمعت الحسين بن إدريس يقول : سمعت عثمان بن أبي شيبة يقول : ((أبو معاوية في حديث الأعمش حجة وفي غيره لا)) (علل أحاديث في صحيح مسلم ص 10).

استدل بهذا الحديث بعض من يرى العذر بالجهل في كل الأمور وقالوا بأن فيه دليلا على العذر بالجهل.

الجواب على هذه الشبهة:

ونرد على هذه الشبهة بعون الله وتوفيقه من عدة وجوه فنقول :ـ

الوجه الأول :

أنه ليس في نص الحديث أنهم ارتكبوا شركا فعذروا بالجهل، وإنما فيه أنهم لم يعملوا ببعض الشرائع بسبب عدم تمكنهم من تعلمها، لرفع القرآن، واندثار العلم في زمنهم .

الوجه الثاني :

أنه خارج عن محل الخلاف والنزاع الأصلي في أن من تلبس بالشرك ونقض التوحيد جهلا هل يكون كافرا، أم يمتنع وصفه بالكفر لإعذاره بالجهالة، فهؤلاء قوم موحدون بدليل قولهم (لا إله إلا الله).

وأما قول من قال بأنهم (بأنهم لا يعرفون معناها) فليس في لفظ الحديث ما يدل عليه ويشهد له .

وإن مما يدل على أن القوم كانوا عالمين بمعناها، شهادة حذيفة أنها تنجيهم من النار.

ومن المعلوم أن مجرد قولها (أي لا إله إلا الله) دون معرفة لمعناها ولا عمل بمقتضاها لا ينجي صاحبه من النار.

وإلا لزم قائل ذلك قول الكرامية من المرجئة (إن لم يكن منهم) أن مجرد القول يكفي

قال الشيخ محمد بن عبد الوهاب ـ رحمه الله ـ :

(ومجرد الإتيان بلفظ الشهادة من غير علم بمعناها ولا عمل بمقتضاها لا يكون به المكلف مسلما، بل هو حجة على ابن آدم خلافا لمن زعم أن الإيمان مجرد الإقرار) [الفتاوى النجدية ج 1 / 85].

وقال الشيخ سليمان بن محمد بن عبد الوهاب ـ رحمه الله ـ :

(ومجرد التلفظ بها لا يكفي في الإسلام بدون العمل بمعناها واعتقاده إجماعا) [تيسير العزيز الحميد ص : 154].

الشبهة الثالثة :

احتج بعض من يري العذر بالجهل في المسائل كلها بحديث الرجل الذي أوصى بتحريق نفسه، وقال بأنه رجل قد شك في قدرة الله على إعادته فغفر الله له بجهله.

والحديث هو ما رواه البخاري وغيره من حديث حذيفة (3479) وأبي سعيد الخدري (3478) وأبي هريرة (3481) والفظ لحديث أبي هريرة :

((عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ : كَانَ رَجُلٌ يُسْرِفُ عَلَى نَفْسِهِ فَلَمَّا حَضَرَهُ الْمَوْتُ قَالَ لِبَنِيهِ إِذَا أَنَا مُتُّ فَأَحْرِقُونِي ثُمَّ اطْحَنُونِي ثُمَّ ذَرُّونِي فِي الرِّيحِ فَوَاللَّهِ لَئِنْ قَدَرَ على رَبِّي لَيُعَذِّبَنِّي عَذَابًا مَا عَذَّبَهُ أَحَدًا فَلَمَّا مَاتَ فُعِلَ بِهِ ذَلِكَ فَأَمَرَ اللَّهُ الْأَرْضَ فَقَالَ اجْمَعِي مَا فِيكِ مِنْهُ فَفَعَلَتْ فَإِذَا هُوَ قَائِمٌ فَقَالَ مَا حَمَلَكَ عَلَى مَا صَنَعْتَ قَالَ يَا رَبِّ خَشْيَتُكَ فَغَفَرَ لَهُ وَقَالَ غَيْرُهُ مَخَافَتُكَ يَا رَبِّ)).

" قَدَرَ " بمعنى " ضيق " أو " قَضَى "

و ذهبت طائفة من العلماء إلى أن لفظة " لئن قدر علي ربي " هي بمعنى " قضى " فيكون المعني لئن قضى على العذاب ليعذبني أو بمعنى ضيق " فيكون المعني لئن ضيق الله على فأعادني وهو قادر على أن يعيدني ليعذبني "

وقد احتج أهل هذا المذهب بحجج منها :

1 ـ ما عند البخاري من حديث أبي سعيد الخدري " وإن يقدم على الله يعذبه " الحديث رقم : (6481).
2 ـ ما أخرج مسلم في صحيحه من حديث أبي سعيد ـ أيضا ـ في القصة نفسها " فَإِنِّى لَمْ أَبْتَهِرْ عِنْدَ اللَّهِ خَيْرًا وَإِنَّ اللَّهَ يَقْدِرُ عَلَىَّ أَنْ يُعَذِّبَنِى) الحديث رقم : (7160) .
وقالوا بأن هذا أمرا معروفا في لغة العرب ويؤيده ظاهر القرآن (أي أن قدر تأتي بمعنى قضى وضيق) .
ووجه احتجاجهم بهاتين الروايتين أنه ليس فيهما ما يدل على ما جاء في ظاهر الروايات الأخرى من أن الرجل كان شاكا في قدرة الله .
وقد اعترض ابن تيمية ـ رحمه الله ـ على من يتأول قدر بمعنى ضيق بأنه لا أصل لذلك في لغة العرب حيث قال : (قدر بمعنى ضيق لا أصل له في اللغة) [الفتاوى (11 / 410)].
وقد أجاب أهل هذا القول على هذا الاعتراض؛ بأن نفي أن تكون قدر بعني " ضيق " من لغة العرب؛ هو مخالف لما جاء عن أئمة اللغة، وعن أئمة التابعين، بل هو مروي عن حبر الأمة عبد الله بن عباس رضي الله عنه .
فقد نقل القرطبي في تفسيره عند قول الله تعالى : { فَظَنَّ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ } :
(وذكر الثعلبي وقال عطاء وسعيد بن جبير وكثير من العلماء معناه: فظن أن لن نضيق عليه. قال الحسن: هو من قوله تعالى:" اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشاءُ وَيَقْدِرُ" «3» [الرعد: 26] أي يضيق. وقوله" وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ" «4» [الطلاق: 7]. قلت: وهذا الأشبه بقول سعيد والحسن. وقدر وقدر وقتر وقتر بمعنى، أي ضيق وهو قول ابن عباس فيما ذكره الماوردي والمهدوي. وقيل: هو من القدر الذي هو القضاء والحكم، أي فظن أن لن نقضي عليه بالعقوبة، قاله قتادة ومجاهد والفراء. مأخوذ من القدر وهو الحكم) [تفسير القرطبي (11 / 331)].
وقال الإمام الشوكاني رحمه الله : (وذهب جمهور العلماء أن معناها : فظنّ أن لن نضيق عليه، كقوله : { يَبْسُطُ الرزق لِمَنْ يَشَاء وَيَقَدِرُ } [الشورى : 12]، أي يضيق، ومنه قوله : { وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ } [الطلاق : 7] . يقال : وقَدَر وقُدِر وقَتَر وقُتِر، أي ضيق . وقيل : هو من القدر الذي هو القضاء والحكم، أي فظنّ أن لن نقضي عليه العقوبة، قاله قتادة ومجاهد، واختاره الفراء والزجاج، مأخوذ من القدر وهو الحكم دون القدرة والاستطاعة) [فتح القدير للشوكاني (5 / 73)].
وقدا اختار هذا القول ابن جرير ـ رحمه الله ـ حيث قال :
(وأولى هذه الأقوال في تأويل ذلك عندي بالصواب، قول من قال: عَنَى به: فظنّ يونس أن لن نحبسه ونضيق عليه) [تفسير ابن جرير الطبري (18 / 516)].
بهذا تعلم أن " قدر " تأتي في لغة العرب بمعنى " ضيق "؛ كما نُقِلَ عن أهل اللغة، وجمهور العلماء؛ من التابعين وغيرهم .
وكذلك اعترض الإمام ابن حزم ـ رحمه الله ـ بأنه لو سلم لهم أن قدر بعني ضيق؛ لم يكن في أمره بالتحريق والذر بعد موته فائدة .
فقال رحمه الله : (وقد قال بعض من يحرف الكلم عن مواضعه أن معنى لئن قدر الله على إنما هو لئن ضيق الله على كما قال تعالى ((وأما إذا ما ابتلاه فقدر عليه رزقه))
قال أبو محمد وهذا تأويل باطل لا يمكن لأنه كان يكون معناه حينئذ لئن ضيق الله على ليضيقن على وأيضا فلو كان هذا لما كان لأمره بأن يحرق ويذر رماده معنى ولا شك في أنه إنما أمره بذلك ليفلت من عذاب الله تعالى) [الفصل للإمام ابن حزم ج 3 / 141].
من أين أتى بن حزم بكلمة أو معنى ليضيقن الثانية وبذلك يتبين أن كلامه لا وجه له.
وقد أجاب أصحاب هذا المذهب عن هذا الاعتراض بأنه فعل ذلك بنفسه إزراء لها وتحقيرا وغضبا عليها لإسرافها في العصيان، أو قد يكون ذلك جائزا في شرعهم تصحيحا وتتمة للتوبة.
قال الحافظ بن أبي جمرة مجيبا عن هذا الاعتراض بقوله :
(قال بن أبي جمرة كان الرجل مؤمنا لأنه قد أيقن بالحساب وأن السيئات يعاقب عليها وأما ما أوصى به فلعله كان جائزا في شرعهم ذلك لتصحيح التوبة فقد ثبت في شرع بني إسرائيل قتلهم أنفسهم لصحة التوبة) [فتح الباري ج 11 / 315].
ويقول القاضي عياض رحمه الله حاكيا عن الإمام ابن جرير وغيره من أهل العلم؛ في إجابتهم عن ما في هذا الحديث من

تحريق الرجل لنفسه :
(ويكون ما فعله بنفسه إزراء عليها وغضبا لعصيانها) [الشفاء للقاضي عياض ج 2/239].
وقال الإمام النووي رحمه الله :
(وَقِيلَ : إِنَّمَا وَصَّى بِذَلِكَ تَحْقِيرًا لِنَفْسِهِ، وَعُقُوبَة لَهَا لِعِصْيَانِهَا، وَإِسْرَافهَا، رَجَاء أَنْ يَرْحَمهُ اللَّه تَعَالَى) [النووي 9/124].
فتحصل من أجوبة هؤلاء العلماء أن الرجل فعل ذلك الفعل ليكفر به عن ما قصر به في جنب الله.
وقد جاء في رواية (لم يبتئر) بمعنى لم يدخر عملا صالحا؛ توبة منه إلى الله وإنابة إليه فغفر الله له، ولم يفعل ذلك ظنا منه أن الله غير قادر على جمعه وإعادته [راجع " عارض الجهل " ص : 421].
وذهبت طائفة من العلماء أن الرجل قال ذلك في حالة ذهول، ودهشة، وشدة جزع؛ حيث ذهب تيقظه وتدبر ما يقوله، فكان في معني الغافل والناسي؛ الذي لا يعقل ما يقول، ومن كان في هذه الحالة، ترتفع عنه المؤاخذة.
ـ قال القاضي عياض رحمه الله :
(وقيل: إنما قال ما قاله وهو غير عاقل لكلامه ولا ضابط للفظه مما استولى عليه من الجزع والخشية التى أذهبت لبه فلم يؤاخذ به) [الشفا بتعريف حقوق المصطفي (2 / 293)].
ـ قال الإمام النووي رحمه الله :
(وَقَالَتْ طَائِفَة : اللَّفْظ عَلَى ظَاهِره، وَلَكِنْ قَالَهُ هَذَا الرَّجُل وَهُوَ غَيْر ضَابِط لِكَلَامِهِ، وَلَا قَاصِد لِحَقِيقَةِ مَعْنَاهُ، وَمُعْتَقِد لَهَا، بَلْ قَالَهُ فِي حَالَة غَلَبَ عَلَيْهِ فِيهَا الدَّهْش وَالْخَوْف وَشِدَّة الْجَزَع، بِحَيْثُ ذَهَبَ تَيَقُّظه وَتَدَبُّر مَا يَقُولهُ، فَصَارَ فِي مَعْنَى الْغَافِل وَالنَّاسِي، وَهَذِهِ الْحَالَة لَا يُؤَاخَذ فِيهَا، وَهُوَ نَحْو قَوْل الْقَائِل الْآخَر الَّذِي غَلَبَ عَلَيْهِ الْفَرَح حِين وَجَدَ رَاحِلَته : أَنْتَ عَبْدِي وَأَنَا رَبّك، فَلَمْ يَكْفُر بِذَلِكَ الدَّهْش وَالْغَلَبَة وَالسَّهْو) [شرح النووي على مسلم (9 / 124)].
ـ قال الإمام ابن بطال رحمه الله :
(وقال آخرون : إنما غفر له، وإن كان كفرًا ممن قصد قوله وهو يعقل ما يقول؛ لأنه قاله وهو لا يعقل ما يقول . وغير جائز وصف من نطق بكلمة كفر وهو لا يعلمها كفرًا بالكفر، وهذا قاله وقد غلب على فهمه من الجزع الذى كان لحقه لخوفه من عذاب الله تعالى وهذا نظير الخبر الذى روى عن النبي (صلى الله عليه وسلم) في الذى يدخل الجنة آخر من يدخلها فيقال له : (إن لك مثل الدنيا وعشرة أمثالها) فيقول للفرح الذى يدخله : (يا رب أنت عبدى وأنا ربك مرتين) قالوا فهذا القول لو قاله على فهم منه بما يقول كان كفرًا، وإنما لم يكن منه كفرًا لأنه قاله وقد استخفه الفرح مريدًا به أن يقول : أنت ربى وأنا عبدك، فلم يكن مأخوذًا بما قال من ذلك . ويشهد لصحة هذا المعنى قوله تعالى : (وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُم بِهِ وَلَكِن مَّا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ) [شرح صحيح البخاري لابن بطال (10 / 193 ـ 194)].
ـ قال ابن حجر رحمه الله :
(وأظهر الأقوال أنه قال ذلك في حال دهشته وغلبة الخوف عليه حتى ذهب بعقله لما يقول ولم يقله قاصدا لحقيقة معناه بل في حالة كان فيها كالغافل والذاهل والناسي الذي لا يؤاخذ بما يصدر منه) [فتح الباري (6 / 523)].
وقد ذكر مثل ذلك عن شيخه ابن الملقن حيث قال :
(ومن اللطائف أن من جملة الأجوبة عن ذلك ما ذكره شيخنا بن الملقن في شرحه أن الرجل قال ذلك لما غلبه من الخوف وغطى على فهمه من الجزع فيعذر في ذلك) [فتح الباري (11 / 314)].
وهناك نقل عن شيخ الإسلام ابن تيمية ذهب فيه إلى ما صدر من هذا الرجل هو من قبيل شدة الخوف والخطأ.
فقال رحمه الله :
(فهذا الرجل لما كان مؤمنا بالله في الجملة، ومؤمنا باليوم الآخر في الجملة، وهو أن الله يثيب ويعاقب بعد الموت فهذا، عمل صالح وهو خوفه من الله أن يعاقبه على تفريطه، غفر له بما كان من الإيمان بالله واليوم الآخر؛ وإنما اخطأ من شدة خوفه كما أن الذي وجد راحلته بعد إياس منها أخطأ من شدة فرحه).
مجموع الرسائل والمسائل (3 / 346) نقلا عن الكتاب القيم " عارض الجهل وأثره على أحكام الاعتقاد عند أهل السنة والجماعة " ص : 433 .

وقد رجح هذا المذهب الأخير واختاره كلا من " الإمام ابن حجر " وشيخه " بن الملقن " وذكره " القاضي عياض " عن طائفة من العلماء.

وقد رجح الشيخ أبي العلاء بن راشد هذا القول واختاره لأمور منها :

1 ـ تصريح طائفة من أهل العلم بترجيحه واعتماده.

2 ـ هذا المذهب يبقي اللفظ على ظاهره " فإن قدر على ربي " ويلحق فعل الرجل بعارض آخر وهو الخطأ من شدة الجزع والخوف .

وإبقاء اللفظ على ظاهره أولي من تأويله؛ كما هو مقرر في علم الأصول .

3 ـ أن ترجيح هذا المذهب لا يعني رد غيره من الأوجه الأخرى المعتبرة عند أهل العلم؛ لأنها أوجه محتملة عليها طوائف من أهل العلم .

ووقائع الأحوال إذا تطرق إليها الاحتمال ضعف الاستدلال بها.

وفي هذا يقول الحافظ أبو الفتح ابن سيد الناس اليعمري ـ رحمه الله ـ :

(وقائع الأحوال إذا تطرق عليها الاحتمال سلبها الاستدلال لما يبقي فيها من الإجمال) [نيل الأوطار (2 / 44)].

تنبيهات تتعلق بهذا الحديث:

1– قيام الرجل بالتوحيد:

هذا الحديث خارج عن محل النزاع فهو ليس في قضية التوحيد التي هي أصل الأصول بل كان الرجل موحدا مؤمنا مجانبا للشرك تاركا له.

ففي مسند الإمام أحمد من حديث أبي هريرة:

(عن النبي صلى الله عليه و سلم قال : كان رجل ممن كان قبلكم لم يعمل خيرا قط إلا التوحيد فلما احتضر قال لأهله انظروا إذا أنا مت ان يحرقوه حتى يدعوه حمما ثم اطحنوه ثم أذروه في يوم ريح فلما مات فعلوا ذلك به فإذا هو في قبضة الله فقال الله عز و جل يا بن آدم ما حملك على ما فعلت قال أي رب من مخافتك قال فغفر له بها ولم يعمل خيرا قط إلا التوحيد) [المسند (8040)].

ومن حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه :

(أن رجلا لم يعمل من الخير شيئا قط إلا التوحيد فلما حضرته الوفاة قال لأهله إذا أنا مت فخذوني واحرقوني حتى تدعوني حممة ثم اطحنوني ثم اذروني في البحر في يوم راح قال ففعلوا به ذلك قال فإذا هو في قبضة الله قال فقال الله عز و جل له ما حملك على ما صنعت قال مخافتك قال فغفر الله له) [المسند (3785)].

ـ قال الإمام الحافظ ابن عبد البر رحمه الله :

(روي من حديث أبي رافع عن أبي هريرة في هذا الحديث أنه قال "قال رجل لم يعمل خيرا قط إلا التوحيد" وهذه اللفظة إن صحت رفعت الإشكال في إيمان هذا الرجل وإن لم تصح من جهة النقل فهي صحيحة من جهة المعنى والأصول كلها تعضدها والنظر يوجبها لأنه محال غير جائز أن يغفر للذين يموتون وهم كفار لأن الله عز وجل قد أخبر أنه لا يغفر أن يشرك به لمن مات كافرا وهذا ما لا مدفع له ولا خلاف فيه بين أهل القبلة) التمهيد ج 18/37.

قال العلامة عبيد الله بن العلامة محمد عبد السلام المباركفوري:

(وقد روى الحديث بلفظ : قال رجل لم يعمل خيرًا قط إلا التوحيد، وهذه اللفظة ترفع الإشكال في إيمانه والأصول تعضدها { إِنَّ اللّهَ لاَ يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ } (النساء : 48) قلت : الخشية من لوازم الإيمان ولما كان فعله هذا من أجل خشية الله تعالى وخوفه فلا بد من القول بإيمانه، وعلى هذا فالحديث ظاهر بل هو كالصريح في استثناء التوحيد كما تقدم فلا إشكال فيه .) [مرعاة المفاتيح (8/180)].

ـ قال صاحب الأحاديث القدسية :

نقلاً عن القسطلاني في شرح الصحيح لم (يقدم عند الله خيراً) (ليس: المراد نفي كل خير على العموم، بل نفي ما عدا: التوحيد ولذلك غفر له، وإلا فلو كان التوحيد منتفياً عنه، لتحتم عقابه سمعاً ولم يغفر له... وليس ذلك شكاً منه في قدرة الله على إحيائه

ولا إنكاراً للبعث وإلا لم يكن موقناً، وقد أظهر إيمانه بأنه إنما فعل ذلك من خشية الله –تعالى([1])ـ. ا.هـ.) [العذر بالجهل تحت المجهر ص 239].

وقال الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن رحمه الله : (وحديث الرجل الذي أمر أهله بتحريقه كان موحداً ليس من أهل الشرك ، فقد ثبت من طريق أبي كامل ، عن حماد عن ثابت عن أبي رافع عن أبي هريرة ((لم يعمل خيراً قط إلاّ التوحيد)) ، فبطل الاحتجاج به في مسألة النـزاع).اهـ [منهاج التأسيس والتقديس ص 218].

2- الرجل لم يكن شاكا أو جاهلا في أصل قدرة الله تعالى ولو كان شاكا في أصل القدرة لما أوصي أولاده بأن يحرقوه ويذروه ولقال لهم : إذا مت فاقبروني بهيئتي.

وإنما كان الرجل مثبتا للقدرة لكنه يري أنها خاصة بالموجودات؛ لذا أمر بإحراقه وذره في الهواء ليكون معدوما، وهو شك في جزئية من جزئيات القدرة، وهي مسألة خفية، ولم يكن منكرا لعموم القدرة .

ـ قال الإمام الدهلوي :

(فهذا الرجل استيقن بأن الله متصف بالقدرة التامة، لكن القدرة إنما هي من الممكنات، لا في الممتنعات، وكان يظن أن جمع الرماد المتفرق نصفه في البر ونصفه في البحر ممتنع، فلم يجعل ذلك نقصا، فأخذ بقدر ما عنده من العلم، ولم يعد كافرا) [الحجة البالغة للدهلوي ج1 /126].

ـ قال السندي رحمه الله :

(فيحتمل أنه رأى أن جمعه يكون حينئذ مستحيلا والقدرة لا تتعلق بالمستحيل فلذلك قال فو الله لئن قدر الله فلا يلزم أنه نفى القدرة فصار بذلك كافرا فكيف يغفر له وذلك لأنه ما نفى القدرة على ممكن وإنما فرض غير المستحيل مستحيلا فيما لم يثبت عنده أنه ممكن من الدين بالضرورة والكفر هو الأول لا الثاني) [حاشية السندي على النسائي ج 4 / 113].

ـ قال الشيخ إسحاق بن عبد الرحمن بن حسن رحمهم الله :

(الذي أمر بان يذر في البحر، خوفاً من الله، لم يكن شاكاً في القدرة، إنما ظن أن جمعه بعد ذلك، من قبيل المحال، الذي ما من شأن القدرة أن تتعلق به؛ وهذا : باب واسع، والله أعلم) [الدرر السنية ج 2 / 33].

فجهل الرجل بهذه الصورة الدقيقة لا يطعن في ألوهية الله سبحانه وتعالى .

بخلاف من شك في أصل قدرة الله فهذا طعن في ألوهيته سبحانه وتعالى إذ كيف يكون الإله عاجزا أو جاهلا أو ميتا .

الشبهة الرابعة :

عن عبد الله بن أوفي قال لما قدم معاذ من الشام سجد للنبي صلى الله عليه وسلم قال: ما هذا يا معاذ ؟ قال : أتيت الشام فوجدتهم يسجدون لأساقفتهم وبطارقتهم، فوددت في نفسي أن يفعل ذلك بك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ((لا تفعلوا فإني لو كنت آمرا أحدا أن يسجد لغير الله لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها ...)) .

ابن ماجه (1853) وابن حبان (4170) إلا أنه لم يذكر أن معاذا سجد للنبي صلى الله عليه وسلم، وإنما رأي ذلك في نفسه ثم سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك.

وقد وقع في هذا الحديث اضطراب كثير اضطرب فيه القاسم بن عوف الشيباني، وقد أشار إلى ذلك الإمام البزار بقوله :

(وهذا الحديث فدا اختلف فيه عن القاسم الشيباني فقال أيوب عن القاسم عن بن أبي أوفي، وقال قتادة عن القاسم عن زيد بن أرقم، وقال هشام عن القاسم الشيباني عن عبد الرحمن بن أبي ليلي عن معاذ) اهـ [ج 2 / 133].

وفي العلل للدارقطني :

(س 963- وسُئِل عَن حَديث عَبد الله بن أَبِي أَوفَى، وزَيد بن أَرقَم، عَن مُعاذ بن جَبَل : أَنَّ النَّبِيّ صَلَّى الله عَلَيه وسَلم نَهاهُ عَن السُّجُود لِلنَّبِيّ صَلَّى الله عَلَيه وسَلم، وقال : لَو كُنتُ آمِرًا أَحَدًا يَسجُد لِغَيرِ الله، لأَمَرتُ المَرأَة أَن تَسجُد لِزَوجها ... الحَديث.

فَقال : يَروِيهِ قاسِمُ بن عَوفٍ الشَّيبانِيُّ، واختُلِف عَنهُ؛ فَرَواهُ أَيُّوبُ السَّختِيانِيُّ، عَنِ القاسِمِ، واختُلِف عَن أَيُّوب، فَرَواهُ حَمّاد بن زَيدٍ، واختُلِف عَنهُ أَيضًا، فَقال يَحيَى بن آدَم، وإِسحاقُ بن هِشامٍ التَّمّارُ، وعَفّانُ، عن حَمّادِ بنِ زَيدٍ : عَن أَيُّوب، عَنِ القاسِمِ الشَّيبانِيّ، عَنِ ابنِ أَبِي أَوفَى، عَن مُعاذٍ.

وَغَيرُهُم، يَروِيهِ عَن حَمّادِ بنِ زَيدٍ، ويَقُولُ فِيهِ : إِنّ مُعاذًا، قال لِلنَّبِيّ صَلَّى الله عَلَيه وسَلم، فَيَكُونُ فِي رِوايَتِهِ مِن مُسنَدِ ابنِ أَبِي

أوفى، وكَذَلِك رَوَى إسماعِيلُ بن عُلَيَّة، عَن أَيُّوب، عَنِ القاسِمِ، عَنِ ابنِ أَبِي أَوفَى : أَنَّ مُعاذًا.
وَرَواهُ وُهَيب، عَن أَيُّوب، عَنِ القاسِمِ، عَنِ ابنِ أَبِي أَوفَى، عَن مُعاذٍ، كَقَول يَحيَى بنِ آدَم، ومَن تابَعَهُ.
وَقال إِسحاقُ بن هِشامٍ عَن حَمّادٍ، عَن أَيُّوب، وابنِ عَونٍ، عَنِ القاسِمِ الشَّيبانِيِّ، فَأَغرَب بِذِكرِ ابنِ عَونٍ، ولَم يُتابَع عَلَيهِ.
وَرَوَى هَذا الحَديث مُؤَمَّلُ بن إِسماعِيل، عَن حَمّادِ بنِ زَيدٍ، عَن أَيُّوب، عَنِ القاسِمِ، عَن زَيدِ بنِ أَرقَم، عَن مُعاذٍ، جَعَلَهُ مِن رِوايَةِ زَيدِ بنِ أَرقَم، عَن مُعاذٍ، ولَم يُتابَع عَلَى هَذِهِ الرِّوايَةِ، عَن حَمّاد بنِ زَيدٍ.
وَرَوَى هَذا الحَديث قَتادَةُ، عَنِ القاسِمِ بنِ عَوفٍ، عَن زَيدِ بنِ أَرقَم، قال : بَعَث النَّبِيُّ صَلَّى الله عَلَيه وسَلم مُعاذًا.
حَدَّث بِهِ عَن قَتادَة سَعِيد بن أَبِي عَرُوبَة، والحَجّاجُ بن الحَجّاج.
وَرَواهُ هِشامٌ الدَّستُوائِيُّ، عَنِ القاسِمِ بنِ عَوفٍ، عَن عَبدِ الرَّحمَنِ بنِ أَبِي لَيلَى، عَن أَبِيهِ، عَن مُعاذِ بنِ جَبَلٍ.
وَتابَعَهُ أَيُّوبُ بن خَوطٍ، عَنِ القاسِمِ بنِ عَوفٍ.
وَرَواهُ النَّهّاسُ بن قَهمٍ، عَنِ القاسِمِ بنِ عَوفٍ، عَن عَبدِ الرَّحمَنِ بنِ أَبِي لَيلَى، عَن أَبِيهِ، عَن صُهَيبٍ، عَن مُعاذٍ.
قالَهُ عُثمانُ بن عُمَر عَنهُ.
والاِضطِرابُ فِيهِ مِنِ القاسِمِ بنِ عَوفٍ.
وَرَواهُ أَبُو ظَبيان الجَنبِيُّ، هَذا الحَديثُ عَن مُعاذِ بنِ جَبَلٍ.
وَيَروِيهِ الأَعمَشُ، واختُلِف عَنهُ؛ فَقال وكِيعٌ وجَرِيرٌ : عَنِ الأَعمَشِ، عَن أَبِي ظَبيان، عَن مُعاذٍ، وقال الثَّورِيُّ وأَبُو نُعَيمٍ : عَنِ الأَعمَشِ، عَن أَبِي ظَبيان، عَن رَجُلٍ مِنَ الأَنصارِ، عَن مُعاذٍ.
وَكَذَلِك قال ابن نُمَيرٍ : عَن وكِيعٍ، عَنِ الأَعمَشِ.
وَأَبُو ظَبيان لَم يَسمَع مِن مُعاذٍ، وهَذا هُو الصَّحِيحُ) [العلل للدارقطني ج 6 / 38 ـ 39].
وقال ابن أبي حاتم في العلل:
(2250– وَسَأَلْتُ أَبِي عَنْ حَدِيثٍ؛ رَوَاهُ أَيُّوبُ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَوْفٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي أَوْفَى، أَنَّ مُعَاذَ قَدِمَ عَلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فَسَجَدَ لَهُ، فَنَهَاهُ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم وَقَالَ : لَوْ كُنْتُ آمِرًا أَحَدًا يَسْجُدَ لأَحَدٍ لأَمَرْتُ الْمَرْأَةَ الحديث.
فَقَالَ أَبِي : خَالَفُ أَيُّوبُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ.
فَقَالَ هِشَامٌ الدَّسْتَوَائِيُّ، إِسْنَادًا سِوَى ذَا.
وَرَوَاهُ النَّهَّاسُ بْنُ قَهْمٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بِإِسْنَادٍ آخَرَ، وَالدَّسْتَوَائِيُّ حَافِظٌ مُتْقِنٌ، وَالْقَاسِمُ بْنُ عَوْفٍ مُضْطَرِبُ الْحَدِيثِ، وَأَخَافُ أَنْ يَكُونَ الاضْطِرَابُ مِنَ الْقَاسِمِ) .اهـ [العلل لابن أبي حاتم (2 / 251 ـ 252)].
فتبين من كلام هؤلاء الأئمة أن هذا الحديث وقع فيه اضطراب وأن السبب في ذلك هو القاسم بن عوف الشيباني، وقد ضعفه النسائي وتركه شعبة، وقال فيه أبو حاتم مضطرب الحديث، وأن الصحيح في هذا الحديث رواية أبي ظبيان وهو لم يسمع من معاذ.
وقد أعله الإمام ابن حزم في المحلي بالانقطاع بين معاذ وأبي ظبيان [المحلي ج 7 / 333، المسألة 2016].
وكم كان بودنا أن يقوم صاحب رسالة " القول المبين " بدراسة لسند هذا الحديث؛ كما فعل مع حديث الواهنة الذي قام بدراسة له في أربع صفحات موهما أنه الوحيد الذي يستدل به من لا يري العذر بالجهل في عبادة غير الله .
وقد وقع له في ذلك بعض الأخطاء سنشير إلى بعضها في آخر هذا البحث إن شاء الله .

الشبهة الخامسة :
يحتج من يري العذر بالجهل في أصل التوحيد بحديث عائشة في قصة خروجها إلى البقيع.
بقولها : ((مهما يكتم الناس يعلمه الله ...)).
على أنها كانت جاهلة بعلم الله بما يكتمه الناس.
ويحملون كلامها هذا على غرض ينأي عنه منطوقه، ويتبرأ منه مفهومه، وتأباه النفوس العالمة بما لأم المؤمنين عائشة ـ رضي الله عنها ـ من التقدير والاحترام .
وقد جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال :

((لا تؤذوني في عائشة فإنه لم ينزل الوحي وأنا في لحاف امرأة إلا في لحاف عائشة)).
رواه أحمد (26555) والبخاري (2442) والترمذي (3879) وغيرهم.
الجواب على هذه الشبهة :
والجواب على هذه الشبهة من عدة وجوه :
الوجه الأول :
أن من تدبر في علم عائشة وفضلها وهي التي تربت في بيت الصديق ـ رضي الله عنه ـ ثم في بيت النبوة، وكان الوحي ينزل ورسول الله صلى الله عليه وسلم في بيتها؛ علم أنها أعلم نساء هذه الأمة بالله وأخوفهم له، وأنه يستحيل أن تجهل صفة متعلقة بربوبية الله تبارك وتعالى وهي صفة العلم، التي كان يثبتها كثير من أهل الجاهلية الجهلاء وهم على الشرك .
فمن ذلك قول زهير (موسوعة الشعر الإسلامي (ج2 / 355)) :
فلا تكتمن الله ما في نفوسكم ** ليخفي ومهما يكتم الله يعلم
وقوله (موسوعة الشعر الإسلامي (ج 4 / 659) :
ومهما يكن عند امرئ من خليقة ** وإن خالها تخفي على الناس تعلم
فإذا كان أهل الجاهلية يعرفون ذلك، فكيف تجهله الصديقة بنت الصديق ـ رضي الله عنها ـ وهي القائلة في حادثة الإفك الشهيرة تعظيما لله وإظهارا لأنها تعلم أن الله بكل شيء عليم :
(فإن قلت لكم أني بريئة ـ والله يعلم أني بريئة ـ لا تصدقوني بذلك، ولئن اعترفت لكم بأمر والله يعلم أني بريئة لتصدقونني) [البخاري في مواضع ومسلم (7196)].
ولا نملك أن نقول تجاه ما قال هؤلاء القوم إلا كما أمرنا ربنا سبحانه وتعالى : ـ
{ وَلَوْلا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُم مَّا يَكُونُ لَنَا أَن نَّتَكَلَّمَ بِهَذَا سُبْحَانَكَ هَذَا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ (16) } .
الوجه الثاني :
لو كانت عائشة ـ والعياذ بالله ـ شكت في علم الله كما يزعم هذا الزاعم فلم لم ينكر عليها النبي صلى الله عليه وسلم ؟
فإن قيل: لأنها كانت جاهلة.
قيل: قد أنكر النبي صلى الله عليه وسلم على قوم صدر منهم أمور دون الشك في علم الله، وكانوا جاهلين، كما في حادثة ذات أنواط.
وكحادثة الذي قال له : (ما شاء الله وشئت).
الوجه الثالث :
أن الرواية التي فيها (قول نعم) من كلام النبي صلى الله عليه وسلم قد أعلها بعض أهل العلم؛ كشعيب الأرناؤوط في تحقيقه للمسند (ج 6 / 221).
والشيخ عبد القادر عبد العزيز ـ فك الله أسره ـ في كتابه القيم (الجامع في طلب العلم الشريف) (ص : 444).
وقد قام الشيخ أبي العلاء بن راشد صاحب كتاب (عارض الجهل وأثره على أحكام الاعتقاد عند أهل السنة والجماعة) ببحث جيد في المقارنة بين هذه الرواية وبين رواية مسلم التي جعلت قول (نعم) من كلام عائشة، وبين رجحان رواية مسلم بعدة مرجحات.
فلتراجع هناك (عارض الجهل وأثره على أحكام الاعتقاد عند أهل السنة والجماعة (ص : 437))
وقد قال النووي في شرحه على مسلم :
(هكذا هو في الأصول، وكأنها لما قالت : ((مهما يكتم الناس يعلمه الله)) صدقت نفسها فقالت : ((نعم))) [شرح مسلم للنووي ج 7 / 44].
الوجه الرابع :
أن تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز، وذلك لأن الكفر من عظائم الأمور التي لا يسكت عنها، وحيثما وقع، جاء البيان الإلهي، أو البيان النبوي للتنبيه عليه.

كما في قوله تعالى : { لا تعتذروا قد كفرتم بعد إيمانكم }
وقوله عز وجل : { ولقد قالوا كلمة الكفر وكفروا بعد إسلامهم }
فعدم النص أو التنبيه على الكفر في حديث عائشة هذا يدل على أنها لم تأت كفرا أصلا.
قال السمعاني :
(لا خلاف في امتناع تأخير البيان عن وقت الحاجة إلى الفعل ولا خلاف في جوازه إلى وقت الفعل) [إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول (2 / 26].
الوجه الخامس :
أن هناك من أهل العلم من قال بأن قول عائشة (مهما يكتم الناس) ليس استفهاما؛ لأن مهما غالبا ما تأتي في القرآن ولغة العرب شرطية، فيكون قولها : (يكتم) هو فعل الشرط و (يعلم) هو جوابه .
مناقشة قول ابن تيمية في كلامه على حديث عائشة:
لقد ذهب ابن تيمية ـ رحمه الله ـ إلى أن عائشة شكت في علم الله فقال رحمه الله:
(فهذه عائشة أم المؤمنين سألت النبي صلى الله عليه وسلم هل يعلم الله كل ما يكتم الناس ؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم : ((نعم))، وهذا يدل على أنها لم تكن تعلم بذلك، ولم تكن بعدم معرفتها بأن الله عالم بكل شيء يكتمه الناس كافرة، وإن كان الإقرار بذلك بعد قيام الحجة من أصول الإيمان، وإنكار علمه بكل شيء كإنكار قدرته على كل شيء، هذا مع أنها كانت تستحق اللوم على الذنب، ولهذا لهدها النبي صلى الله عليه وسلم) [مجموع الفتاوى ج 11 / 412].
وقد عزي هذه الحادثة لمسلم في أول بداية كلامه، وقد أشار إلى مثل هذا كما في الاختيارات (ج 1 / 276).
وكلام بن تيمية ـ رحمه الله ـ هذا قد حوي أمورا لا نوافق عليها، بَيَّنَهَا أهل العلم، وسألخصها لك هنا : ـ
1 ـ أنه انفرد في فهم هذا الحديث على هذه الصورة، وهي أن عائشة ـ رضي الله عنها ـ جهلت بأن الله بكل شيء عليم.
فقد خالف ابن تيمية في فهمه هذا كل من قام بشرح صحيح الإمام مسلم.
كالنووي في شرحه لمسلم (ج 7 / 44).
والسيوطي في شرحه لمسلم (ج 3 / 46).
والإمام الحافظ أبو عبد الله محمد بن يوسف الحسني الشافعي (مكمل الإكمال (ج3 / 103) .
وعلي بن سليمان المغربي (وشي الديباج في شرح مسلم بن الحجاج (ج 1 / 103) .
فكل هؤلاء قالوا بأن قول ((نعم)) من كلام عائشة ـ رضي الله عنها ـ، وأنها صدقت نفسها بنفسها، ولم تكن شاكة في علم الله .
2 ـ أنه قد عزي الرواية التي فيها أن قول ((نعم)) من كلام النبي صلى الله عليه وسلم لمسلم في صحيحه.
وهذا خطأ فهي إنما رويت في مسند الإمام أحمد وغيره، وهي رواية معلولة كما تقدم، والله أعلم .
3 ـ أنه قد تعقبه تلميذه " ابن مفلح " ـ رحمه الله ـ، ورجح أن تكون ((نعم)) من قول عائشة ـ رضي الله عنها ـ واعتمد ما قاله النووي في ذلك فقال :
(قال شيخنا (يعني ابن تيمية) رحمه الله : (ولهذا لم يكفر النبي صلى الله عليه وسلم الرجل الشاك في قدرة الله وإعادته؛ لأن ذلك لا يكون إلا بعد بلوغ الرسالة، وأن منه قول عائشة : ((يا رسول الله مهما يكتم الناس يعلمه الله قال : نعم) قال ابن مفلح: وفي أصول مسلم بحذف ((قال)) قال في شرح مسلم (يعني النووي) كأنها لما قالت ذلك صدقت نفسها فقالت :نعم) [الفروع لابن مفلح ج 10 / 187].
4 ـ قول ابن تيمية ـ رحمه الله ـ أن العلة من ((لهد)) النبي صلى الله عليه وسلم لعائشة، إنما كانت بسبب أنها كانت جاهلة بعلم الله فلهدها النبي صلى الله عليه وسلم لوما لها على شكها في علم الله.
هذا القول هو كذلك أمر قد انفرد به الإمام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ
وكل الشراح الذين سبق ذكرهم، لم يشر أحد منهم إلى أن لهد النبي صلى الله عليه وسلم لعائشة كان لشكها في علم الله.
وإنما ذكروا أن ذلك كان لكونها ظنت أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج في نوبتها إلى بعض نسائه الأخر، وفضلهن عليها، ففعل بها النبي صلى الله عليه وسلم ذلك تأديبا لها وزجرا عن تماديها في الغيرة .

يقول الإمام السيوطي : ـ

(فلهدني بالدال المهملة من اللهد وهو الدفع الشديد في الصدر، وهذا كان تأديبا لها من سوء الظن) [شرح سنن النسائي ج 3 / 278].

وقال مثله السندي في حاشيته على النسائي (ج 4 / 93).

وإن مما يرجح فهم جمهور العلماء أن قول عائشة ـ رضي الله عنها ـ : ((فلهدني)) ليس تأديبا ولا لوما لها على الشك في علم الله، أن نص الحديث واضح في الدلالة على ذلك، لمن تأمله.

فإنها قالت : (فقال : ((ما لك يا عائشة حشا رابية)) قالت: قلت : لا شيء قال: ((لتخبرني أو ليخبرني اللطيف الخبير)) قالت قلت يا رسول الله بأبي أنت وأمي فأخبرته فقال : ((فأنت السواد الذي رأيت أمامي)) قلت : نعم فلهدني في صدري لهدة أوجعتني ثم قال : ((أظننت أن يحيف الله عليك ورسوله)) قالت : مهما يكتم الناس يعلمه الله نعم .....) . والله أعلم .

5 ـ أن كل أحد يؤخذ من قوله ويرد حاشا المبعوث بالقرآن ـ صلى الله عليه وسلم ـ رحمة للعالمين، فإنه وحده المسدد بلا غلط و المصيب بلا خطأ.

وابن تيمية كغيره من العلماء يؤخذ من قوله ويرد.

مع العلم بأنه يرجع إليه الفضل في إيضاح كثير من أمور عقائد السلف، التي كانت مختلطة عند كثير من الناس؛ إلا أن هذا لا يعني عصمته رحمه الله وغفر له.

وإنما ذكرت هذا الكلام، وإن كان قد يكون معلوما ضرورة.

إلا أن الدافع لي على ذكر ذلك هو أني رأيت كثيرا من الباحثين المعاصرين، يذكر كثيرا من المسائل التي فيها خلاف بين العلماء، ثم يذكر قول ابن تيمية مرجحا له على غيره، بدون دليل ولا برهان .

الرسالة الثانية

رد الشيخ أبو بكر الأثري على رسالة الكويتي

1. {الصَّارِمُ المَنكّي فِي الرَّدِّ عَلَى أَبِي عُمَر الْكُوَيْتِيّ}
كتبه :محب أهل الحديث
أبو بكر
شبكة شموخ الاسلام

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

{الصَّارِمُ المَنكّي فِي الرَّدِّ عَلَى أَبِي عُمَر الْكُوَيْتِيّ}
[_أرجوا من الإدارة عدم نقل الموضوع ليطلع عليه أكبر قدر ممكن من الأعضاء_ وبارك الله فيكم ونفع بكم.]

إنّ الحمد لِلّه نحمدُه ونستعينُه ونستغفِرُه ونعوذ بِالله مِن شُرُور أنفسُنا ومِن سيِّئات أعمالِنا مِن يهدِه الله فلا مُضِلّ له ومِن يُضلِّل فلا هادي
له وأشهد أنّ لا إله إلّا الله وحدِه لا شريك له وأشهد أنّ مُحمّدا عبدُه ورسولُه .
{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ} .
{يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيراً وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيباً}
{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلاً سَدِيداً، يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزاً عَظِيماً}.
أمّا بعد:

فقد راسلني أحد الإخوة الأفاضل طالباً مني التعليق على رسالة منسوب لشخص يدعى ب: ((أبو عمر الكويتي))
موسومة ب: ((شمس التوحيد والأمل في كشف شبهات العذر بالجهل"دراسة اسنادية في تحقيق أحاديث العذر بالجهل))!!!
فأجبته سراعاً لطلبه إذ هو من الإخوة الأحباب الذي لهم في قلبي كل إحترام، فنظرت فيها فوجتها ملئى بالأخطاء العلمية الحديثية التي يعرفها صغار طلبة هذا
العلم، وفيها من القص والبتر لمراد الإئمة النقاد ما الله به عليم، ثم توجيه خاطئ لكلامهم وإنزاله في غير موضعه، فنتج عن ذلك رسالة مشوه المعالم، منفوخة الإسم بالتعالم!
والله المستعان وعليه التكلان ولا حول ولا قوة إلا بالله.
فجردت القلم وفرغت نفسي_رغم الإنشغال الشديد_ لأرد على ما حوته هذه الرسالة من أخطاء منهجية وعليمة، ولم أكتفي بذلك فحسب، بل زت فيها كثير
من الفوائد والتحريرات لبعض المسائل الغوامض في هذا الفن، وأعذرني على إستطردي في بعض المواطن، والتمس لي عذر، وحسبك من ذلك أن تجد
ما أخبرتك عنه آنفاً من نفائس الفوائد ودرر التحريرات والقواعد.
والآن نأتي للمقصود، ونبدأ ((بسم الله)):
قال الترمذي: ((حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَخْزُومِيُّ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ سِنَانِ بْنِ أَبِي سِنَانٍ عَنْ أَبِي وَاقِدٍ اللَّيْثِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا
خَرَجَ إِلَى حُنَيْنٍ مَرَّ بِشَجَرَةٍ لِلْمُشْرِكِينَ يُقَالُ لَهَا ذَاتُ أَنْوَاطٍ يُعَلِّقُونَ عَلَيْهَا أَسْلِحَتَهُمْ فَقَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ اجْعَلْ لَنَا ذَاتَ أَنْوَاطٍ كَمَا لَهُمْ ذَاتُ أَنْوَاطٍ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
سُبْحَانَ اللَّهِ هَذَا كَمَا قَالَ قَوْمُ مُوسَى اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَتَرْكَبُنَّ سُنَّةَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ.)) قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَأَبُو وَاقِدٍ اللَّيْثِيُّ اسْمُهُ الْحَارِثُ بْنُ عَوْفٍ وَفِي الْبَاب عَنْ أَبِي سَعِيدٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ.
قال الأخ المردود عليه_عفا الله عنا وعنه_: [وبالنظر في إسناد الحديث نجد أن مداره على سنان بن أبي سنان ، وهو مجهول

جهالة حال كما
قال العقيلي عندما روى حديث(السواك يزيد الرجل فصاحة) فقال العقيلي:(حديث عمر بن داود عن سنان بن أبي سنان ، مجهول كشيخه ،
والحديث منكر.)أ ه] ا.ه

قلت وهذا الكلام فيه نظر شديد، وتخليط عجيب:
[أولاً] قبل الرد على ما ورد في كلامه_ عفا الله عنه_ أنقل أقوال الأئمة النقاد في بيان حال سنان هذا:
قال أَحْمَد بْن عَبد الله العِجْلِيّ:((مدني تابعي ثقة.))
وذكره ابنُ حِبَّان في كتاب: ((الثقات))
روى له البخاري، ومسلم، والتِّرْمِذِيّ، والنَّسائي.
قلت هذا ما وجته له، وهذا ما قيل فيه، ولم يذكره أحد بجرح، فضلاً عن الترك.
ومما يزيد في حاله قوة وبعضد حديثه ويقويه، إخراج الشيخان له في صحيحهما مع إخراج الترمذي له، وإن كان البخاري قد أخرج له
مقروناً، ومسلم في الشواهد والمتابعات، فهذه تقوية نسبية له.

قال الإمام مسلم في مقدمة صحيحه: ((ثُمَّ إِنَّا إِنْ شَاءَ اللهُ مُبْتَدِئُونَ فِي تَخْرِيجِ مَا سَأَلْتَ وَتَأْلِيفِهِ، عَلَى شَرِيطَةٍ سَوْفَ أَذْكُرُهَا لَكَ، وَهُوَ إِنَّا نَعْمِدُ إِلَى جُمْلَةِ مَا أُسْنِدَ مِنَ
الْأَخْبَارِ عَنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَنَقْسِمُهَا عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ، وَثَلَاثِ طَبَقَاتٍ مِنَ النَّاسِ عَلَى غَيْرِ تَكْرَارٍ، إِلَّا أَنْ يَأْتِيَ مَوْضِعٌ لَا يُسْتَغْنَى فِيهِ عَنْ تَرْدَادِ حَدِيثٍ
فِيهِ زِيَادَةُ مَعْنًى، أَوْ إِسْنَادٌ يَقَعُ إِلَى جَنْبِ إِسْنَادٍ، لِعِلَّةٍ تَكُونُ هُنَاكَ، لِأَنَّ الْمَعْنَى الزَّائِدَ فِي الْحَدِيثِ الْمُحْتَاجَ إِلَيْهِ يَقُومُ مَقَامَ حَدِيثٍ تَامٍّ، فَلَا بُدَّ مِنْ إِعَادَةِ الْحَدِيثِ الَّذِي
فِيهِ مَا وَصَفْنَا مِنَ الزِّيَادَةِ، أَوْ أَنْ يُفَصَّلَ ذَلِكَ الْمَعْنَى مِنْ جُمْلَةِ الْحَدِيثِ عَلَى اخْتِصَارِهِ إِذَا أَمْكَنَ، وَلَكِنْ تَفْصِيلُهُ رُبَّمَا عَسُرَ مِنْ جُمْلَتِهِ، فَإِعَادَتُهُ بِهَيْئَتِهِ إِذَا ضَاقَ ذَلِكَ أَسْلَمُ،
فَأَمَّا مَا وَجَدْنَا بُدًّا مِنْ إِعَادَتِهِ بِجُمْلَتِهِ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ مِنَّا إِلَيْهِ، فَلَا نَتَوَلَّى فِعْلَهُ إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى " فَأَمَّا الْقِسْمُ الْأَوَّلُ، فَإِنَّا نَتَوَخَّى أَنْ نُقَدِّمَ الْأَخْبَارَ الَّتِي هِيَ أَسْلَمُ مِنَ الْعُيُوبِ
مِنْ غَيْرِهَا، وَأَنْقَى مِنْ أَنْ يَكُونَ نَاقِلُوهَا أَهْلَ اسْتِقَامَةٍ فِي الْحَدِيثِ، وَإِتْقَانٍ لِمَا نَقَلُوا، لَمْ يُوجَدْ فِي رِوَايَتِهِمْ اخْتِلَافٌ شَدِيدٌ، وَلَا تَخْلِيطٌ فَاحِشٌ، كَمَا قَدْ عُثِرَ فِيهِ عَلَى كَثِيرٍ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ، وَبَانَ ذَلِكَ فِي حَدِيثِهِمْ ،
فَإِذَا نَحْنُ تَقَصَّيْنَا أَخْبَارَ هَذَا الصِّنْفِ مِنَ النَّاسِ، أَتْبَعْنَاهَا أَخْبَارًا يَقَعُ فِي أَسَانِيدِهَا بَعْضُ مَنْ لَيْسَ بِالْمَوْصُوفِ بِالْحِفْظِ وَالْإِتْقَانِ، كَالصِّنْفِ
الْمُقَدَّمِ قَبْلَهُمْ، عَلَى أَنَّهُمْ وَإِنْ كَانُوا فِيمَا وَصَفْنَا دُونَهُمْ، فَإِنَّ اسْمَ السَّتْرِ، وَالصِّدْقِ، وَتَعَاطِي الْعِلْمِ يَشْمَلُهُمْ كَعَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، وَيَزِيدَ بْنِ
أَبِي زِيَادٍ، وَلَيْثِ بْنِ أَبِي سُلَيْمٍ، وَأَضْرَابِهِمْ مِنْ حُمَّالِ الْآثَارِ، وَنُقَّالِ الْأَخْبَارِ، فَهُمْ وَإِنْ كَانُوا بِمَا وَصَفْنَا مِنَ الْعِلْمِ، وَالسَّتْرِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مَعْرُوفِينَ،
فَغَيْرُهُمْ مِنْ أَقْرَانِهِمْ مِمَّنْ عِنْدَهُمْ مَا ذَكَرْنَا مِنَ الْإِتْقَانِ، وَالِاسْتِقَامَةِ فِي الرِّوَايَةِ يَفْضُلُونَهُمْ فِي الْحَالِ وَالْمَرْتَبَةِ، لِأَنَّ هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ دَرَجَةٌ رَفِيعَةٌ، وَخَصْلَةٌ سَنِيَّةٌ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ
إِذَا وَازَنْتَ هَؤُلَاءِ الثَّلَاثَةَ الَّذِينَ سَمَّيْنَاهُمْ عَطَاءً، وَيَزِيدَ، وَلَيْثًا، بِمَنْصُورِ بْنِ الْمُعْتَمِرِ، وَسُلَيْمَانَ الْأَعْمَشِ، وَإِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ فِي إِتْقَانِ الْحَدِيثِ وَالِاسْتِقَامَةِ فِيهِ، وَجَدْتَهُمْ
مُبَايِنِينَ لَهُمْ، لَا يُدَانُونَهُمْ لَا شَكَّ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ فِي ذَلِكَ، لِلَّذِي اسْتَفَاضَ عِنْدَهُمْ مِنْ صِحَّةِ حِفْظِ مَنْصُورٍ، وَالْأَعْمَشِ، وَإِسْمَاعِيلَ، وَإِتْقَانِهِمْ لِحَدِيثِهِمْ، وَأَنَّهُمْ لَمْ

يَعْرِفُوا مِثْلَ ذَلِكَ مِنْ عَطَاءٍ، وَيَزِيدَ، وَلَيْثٍ، وَفِي مِثْلِ مَجْرَى هَؤُلَاءِ إِذَا وَازَنْتَ بَيْنَ الْأَقْرَانِ كَابْنِ عَوْنٍ، وَأَيُّوبَ السَّخْتِيَانِيِّ، مَعَ عَوْفِ بْنِ أَبِي جَمِيلَةَ، وَأَشْعَثَ الْحُمْرَانِيِّ،

وَهُمَا صَاحِبَا الْحَسَنِ، وَابْنِ سِيرِينَ، كَمَا أَنَّ ابْنَ عَوْنٍ، وَأَيُّوبَ صَاحِبَاهُمَا، إِلَّا أَنَّ الْبَوْنَ بَيْنَهُمَا، وَبَيْنَ هَذَيْنِ بَعِيدٌ فِي كَمَالِ الْفَضْلِ، وَصِحَّةِ النَّقْلِ،

وَإِنْ كَانَ عَوْفٌ، وَأَشْعَثُ غَيْرَ مَدْفُوعَيْنِ عَنْ صِدْقٍ وَأَمَانَةٍ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ،

وَلَكِنَّ الْحَالَ مَا وَصَفْنَا مِنَ الْمَنْزِلَةِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَإِنَّمَا مَثَّلْنَا هَؤُلَاءِ فِي التَّسْمِيَةِ لِيَكُونَ تَمْثِيلُهُمْ سِمَةً يَصْدُرُ عَنْ فَهْمِهَا مَنْ غَبِيَ عَلَيْهِ طَرِيقُ

أَهْلِ الْعِلْمِ فِي تَرْتِيبِ أَهْلِهِ فِيهِ، فَلَا يَقْصُرُ بِالرَّجُلِ الْعَالِي الْقَدْرِ عَنْ دَرَجَتِهِ، وَلَا يُرْفَعُ مُتَّضِعُ الْقَدْرِ فِي الْعِلْمِ فَوْقَ مَنْزِلَتِهِ، وَيُعْطَى كُلُّ ذِي حَقٍّ فِيهِ حَقَّهُ، وَيُنَزَّلُ مَنْزِلَتَهُ)) ا. ه (مقدمة صحيحه 5-6)

فكما رأيت وقرأت، فهذا الصنف الثاني هو ما خرج له في الشواهد والمتابعات، ووصفه بأنه من أهل الستر والصدق، فقال: ((عَلَى أَنَّهُمْ وَإِنْ كَانُوا فِيمَا وَصَفْنَا دُونَهُمْ، فَإِنَّ اسْمَ السَّتْرِ، وَالصِّدْقِ، وَتَعَاطِي الْعِلْمِ يَشْمَلُهُمْ)) ا.ه

فهل وجت في هذا الصنف ـ يا رعاك الله ـ شيء منهم منكر الحديث أو ضعيف متهالك الضعف، أو واهي ذاهب الرواية، أو مطروحاً

أمره غير مستعمل حديثه؟!!

أترك الجواب عن هذه السؤال لمن لهو أدنى معرفة بهذا الفن، أو أدنى إطلاع على صحيح مسلم أو خبرة مزجاء له فيه!

قال الإمام مسلم بعض ذكره كلامه السابق: ((فَأَمَّا مَا كَانَ مِنْهَا عَنْ قَوْمٍ هُمْ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ مُتَّهَمُونَ، أَوْ عِنْدَ الْأَكْثَرِ مِنْهُمْ، فَلَسْنَا نَتَشَاغَلُ بِتَخْرِيجِ...

وَكَذَلِكَ، مَنِ الْغَالِبُ عَلَى حَدِيثِهِ الْمُنْكَرُ، أَوِ الْغَلَطُ أَمْسَكْنَا أَيْضًا عَنْ حَدِيثِهِمْ..)) ا.ه ص (6)

قلت ـ تمعن في قوله ـ رحمه الله ـ: ((فَلَسْنَا نَتَشَاغَلُ بِتَخْرِيجِ)) وأدم النظر فيها!

هذا آخر المقصود في بيان أمر حال سنان، ونأتي الآن للتعليق عى كلامه تباعاً بإذن الله تعالى ـ، وقد تجد بعض الإستطراد في توضيح بعض المسائل، ولكن حسبك أن تكون ـ بإذن الله ـ ملئى بالفوائد وحسن التأصيل والتقعيد والنفائس!

قال المردود عليه: ((وبالنظر في إسناد الحديث نجد أن مداره على سنان بن أبي سنان ، وهو مجهول جهالة حال كما قال العقيلي)) أ.ه

قلت: هذه مسألة يعبر عنها أهل الفن ب ((جهالة الراوي)) وحكمها.

وبماذا تزول الجهالة عنه وترتفع، وكم يلزم أن يروى عنه وما حال هذا الراوي؟!

قال الحافظ ابن رجب ـ رحمه الله ـ في شرح علل الترمذي : ((المسألة الأولى: رواية الثقة عن رجل هل ترفع جهالته ومتى ترتفع الجهالة"؟

ما ذكره الترمذي ـ رحمه الله ـ يتضمن مسائل من علم الحديث. أحدها ـ أن رواية الثقة عن رجل لا تدل على توثيقه، فإن كثيرا من الثقات رووا

عن الضعفاء، كسفيان الثوري وشعبة وغيرهما.

وكان شعبة يقول: لو لم أحدثكم إلا عن الثقات لم أحدثكم إلا عن نفر يسير.

قال يحيى القطان: إن لم أرو إلا عمن أرضى ما رويت عن خمسة، أو نحو ذلك.

وقد اختلف الفقهاء وأهل الحديث في رواية الثقة عن رجل غير معروف: هل هو تعديل له، أم لا؟

وحكى أصحابها عن أحمد في ذلك روايتين.

وحكوا عن الحنيفة أنه تعديل.

وعن الشافعية خلاف ذلك.

والمنصوص عن أحمد يدل على أنه من عرف منه أنه لا يروي إلا عن ثقة، فروايته عن إنسان تعديل له. ومن لم يعرف منه ذلك فليس بتعديل، وصرح بذلك طائفة
من المحققين من أصحاب الشافعي.
قال أحمد ـ في رواية الأثرم ـ إذا روى الحديث (عبد الرحمن) بن مهدي (عن) رجل، فهو حجة، ثم قال: كان عبد الرحمن أولا يتساهل في الرواية
عن غير واحد، ثم تشدد بعد، وكان يروى عن جابر، ثم تركه.
(وقال) في رواية أبي زرعة: مالك بن أنس إذا روى عن رجل لا يعرف فهو حجة.
وقال (في) رواية ابن هانئ: ما روى مالك عن أحد إلا وهو ثقة. كل من روى عنه مالك فهو ثقة.
وقال الميموني: سمعت أحمد ـ غير مرة ـ يقول: كان مالك من أثبت الناس. ولا تبال أن لا تسأل عن رجل روى عنه مالك، ولا سيما مدني.
قال الميموني: وقال لي يحيى بن معين: لا تريد أن تسأل عن رجال مالك كل من حدث عنه ثقة إلا رجلا أو رجلين.
وقال يعقوب بن شيبة: قلت ليحيى بن معين: متى يكون الرجل معروفا؟ إذا روى عنه كم؟
قال: إذا روى عن الرجل مثل ابن سيرين والشعبي، وهؤلاء أهل العلم، فهو غير مجهول. قلت: فإذا روى عن الرجل
(مثل سماك) بن حرب، وأبي إسحاق؟
قال: هؤلاء يروون عن مجهولين، انتهى.
قال الحافظ ابن رجب عقبه: ((وهذا تفصيل حسن.وهو يخالف إطلاق محمد بن يحيى الذهلي، الذي
تبعه عليه المتأخرون،أنه لا يخرج الرجل من الجهالة إلا برواية رجلين فصاعدا عنه...)) ا.ه

قلت وهذا عين صنيع الإئمة المتقدمين، فقد روى عن الرجل الإمام الزهري وغير واحد.
ثم ما يزيد حاله الراوي قوة وصلابة هو إخراج من إشترط على نفسه الصحة في كتابه مثل الإمامين الكبيرين
مسلم والبخاري، فقد اخرجا له كما أسلفت
لك الذكر، وأطلت في بيان ذلك.
فمثل هذا الشخص محال أن نقول عنه مجهول، ولو فرض أن قلنا هذا فهو مجهول عند من جهله فقط، أما من عرفه فالحجة قائمة عنده بمعرفته إياه، وتخريج حديثه وإنتقائه منه، وهاك مثالين من صنيع البخاري في مثل هذا الأمر:
جاء في هدي الساري ((2/1017)):
1 ـ ((أَسْبَاط أَبُو اليسع)) قَالَ بن حبَان روى عَن شُعْبَة أَشْيَاء لم يُتَابع عَلَيْهَا قلت روى عَنهُ البُخَارِيّ حَدِيثا وَاحِدًا فِي الْبيُوع من رِوَايَته
عَن هِشَام الدستوَائي مَقْرُونا وَقَالَ أَبُو حَاتِم مَجْهُول قلت قد عرفه البُخَارِيّ)) ا.ه

2- ((مُحَمَّد بن الحكم الْمروزِي)) من شُيُوخ البُخَارِيّ لم يعرفهُ أَبُو حَاتِم فَقَالَ إِنَّه مَجْهُول قلت قد عرفه البُخَارِيّ وروى عَنهُ فِي صَحِيحه فِي موضِعين وعرفه بن حبَان فَذكره فِي الطَّبَقَة الرَّابِعَة من الثِّقَات)) ا.ه

ـ ورواية الثقات الأثبات عن بعض المجاهيل تقوي أمرهم وتجبر أحاديثهم، بشرط أن ينضم إلا ذلك إستقامة حديثهم وسلامته من المخالفة والتفرد وغير ذلك مما إذا وجد فيه زاد أمرهم سوءاً وتضعيفاً.

جاء في الجرح والتعديل (2/36) تحت باب :[باب في رواية الثقة عن غير المطعون عليه أنها تقويه، وعن المطعون عليه أنها لا تقوي] قال:
((حدثنا عبد الرحمن قال سألت أبي عن رواية الثقات عن رجل
غير ثقة مما يقويه؟ قال إذا كان معروفا بالضعف لم تقوه روايته عنه وإذا كان مجهولا نفعه رواية الثقة عنه)) ا.ه

قال الأخ المردود عليه ـ عفا الله عنا وعنه ـ: [كما قال العقيلي عندما روى حديث(السواك يزيد الرجل فصاحة) فقال العقيلي:(حديث عمر

بن داود عن سنان بن أبي سنان ، مجهول كشيخه ، والحديث منكر.)] ا.ه

قلت هذا فيه إهام شديد وقبيح للقراء، فقد يظن القراء أن العقيلي يريد ذكر هذا الحديث في ترجمة سنان ابن أبي سنان، كعادته في ذكر الأحاديث التي أنكرت على الراوة، فيضعف من أجلها؛ وفي موضعنا هذا لم يذكر هذه الأحاديث في ترجمة سنان بل ذكرها، في ترجمة: ((عُمَرُ بْنُ دَاوُدَ))

عَنْ سِنَانَ بْنِ أَبِي سِنَانَ، كِلَاهُمَا مَجْهُولٌ، وَالْحَدِيثُ مُنْكَرٌ غَيْرُ مَحْفُوظٍ، وَمُعَلَّى بْنُ مَيْمُونٍ ضَعِيفٌ حَدَّثَنَاهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ

الْغُدَانِيُّ، وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْخَطَّابِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ مَيْمُونٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ دَاوُدَ، عَنْ سِنَانَ بْنِ أَبِي سِنَانَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ:

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «السِّوَاكُ يَزِيدُ الرَّجُلَ فَصَاحَةً» قَالَ الْعُقَيْلِيُّ: وَلَا يُعْرَفُ إِلَّا بِهِ)) أ.ه

فأنت ترى لم يجعل النكارة والخطأ من سنان، ففي الإسناد غيره، عمر بن داود ومعلى بن ميمون والثاني ضعف غير واحد من أهل العلم. فيحمل الخطأ ومخرج النكارة منهما أولى من سنان؛ فحاله كما سبق ذكره.

وهذا إيهام وتدليس قبيح، أوهم شيئاً خطأ، وتصرف في كلام الأئمة بالقص والبتر، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

قلت ومما يزيد الحديث قوة وصلابة (أقصد حديث ذات أنواط) هو إخراج الترمذي له، وقوله عقبه: ((هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌوَأَبُو

وَاقِدٍ اللَّيْثِيُّ اسْمُهُ الحَارِثُ بْنُ عَوْفٍ..)) ا.ه

قال شيخنا العلامة المحدث طارق عوض الله: ((إذا جاء الراوي ووثقه أحد الأئمة وصحح له أحد الأئمة حديثاً لا يأتي إلا من طريقه فهذا رفع للجهالة عنه.

فإذا أبرز مالك اسم راوٍ في موطئه وصحح له الترمذي ـ مثلاً ـ حديثاً لا يأتي إلا من طريقه قال: (هذا حديث حسن صحيح) أو (حديث صحيح)

فمباشرة ترتفع الجهالة عن هذا الراوي لأن الترمذي ما كان ليصحح حديث لا يأتي إلا من طريق هذا الراوي ومدار الخبر عليه إلا وقد عرف حاله وهذا

القدر كاف لرفع الجهالة عن الراوي إذاً لقول بأنه لابد أن يروي عنه ثقتان ويصحح له أحد الأئمة وهذا ليس بمضطرد ..

يكفي ثقة واحد ويصحح له أحد الأئمة وهذا الكلام في مستور الحال الذي لم يجرح جرحا مفسرا أما إذا جرح فمن عرف حجه على من لم يعرف .

مثال لذلك:

الحديث المشهور حديث أبي واقد الليثي : (حديث اجعل لنا ذات أنواط كما لهم ذات أنواط) فـ : (سنان بن أبي سنان)

روى عنه الزهري ـ وهذا أمير المؤمنين في الحديث الثقة الثبت ـ وصحح له غير واحد من الأئمة حديثا فلا مسوغ بعد هذا الرجل يأتي ويقول

(سنان مجهول) فنقول هذا القدر من الرواية عنه يرفه الجهالة.)) ا.ه

وهذا تقرير حسن جداً من الشيخ طارق.

هذا وسيأتيك في التعليق القادم قرائن ومرجحات آخرى تقوي

هذا الحديث وتصحح أمره.

----

1. قال المردود عليه ـ عفا الله عنا وعنه ـ: [وقول العقيلي هذا هو معتبر لعدة أسباب

الأول: أن سنان بن أبي سنان قد تبين أمر جهالته هذا بسبب أن الراوي عنه هو تلميذ واحد الذي هو الزهري فقد روى عنه حديث(لاعدوى ولاطيرة) وحديث (الأعرابي الذي أستل السيف على رسول الله صلى الله عليه وسلم) وحديث (ذات أنواط).

قال المناوي في فيض القدير :عندما أورد حديث (السواك يزيد الرجل فصاحة) ، قال:

(هو من حديث عمر بن داود عن سنان بن أبي سنان عن أبي هريرة ، قال ابن الجوزي حديث لا أصل له ، وعمر وسنان قال العقيلي: مجهولان ، والحديث منكر غير محفوظ ، وأورده الذهبي في الميزان في ترجمة عمر بن داود ، وقال مجهول كشيخه)أ ه قلت: شيخه هو سنان بن أبي سنان يروي عنه وليس له إلا هذا الطريق..] إنتهى كلامه!

قلت ومع هذه الفقرة لنا عدة وقفات:
[أولاً] قوله: ((وقول العقيلي هذا هو معتبر لعدة أسباب))!!
من المعلوم المقرر أن كل علم له أصحابه وخواص من مأسسيه وواضعي له قواعده ونظرياته، وهؤلاء الأشخاص والأئمة اصحاب هذا الفن والمشتغلين به وفيه على مراتب، وهذا
هو عين الحال في علم الحديث، فالأئمة النقاد في هلى مراتب عدة، فشعبة ابن المديني وان مهدي أعلى شأناً ممن جاء بعدهم، ويحيى وأحمد أبو زرعة
وأبو حاتم، أعلى درجة وارفع منزلة، والبخاري والترمذي ومسلم وأبو داود أعلا وأدق نظر وأجل منزلة ممن جاء بعهدهم وهكذا؛ فيترتب على ذلك،دقة أحكامهم وعمق نقدهم ورصانة أقولهم، مما يدعونا لتسليم لهم والأخ وافنصياع لأقوالهم، إلا أذ وجدت القرينة القوية
الصارفة عما أرادو وأنى لما ذلك:

قال الإمامابن القيم الجوزية ـ رحمه الله ـ
ـ في تهذيب السنن (107/1-109))) : رواه الذهلي في كتاب «علل حديث الزهري» عن محمد بن عبدالله بن خالد الصفار، حدثنا محمد بن حرب، حدثنا الزبيدي، عن الزهري، عن أنس بن مالك، به مرفوعًا، ثم قال: تصحيح ابن القطان لحديث أنس من طريق الذهلي فيه نظر؛ فإن الذهلي أعلَّهُ، فقال في الزهريات: وحدثنا يزيد بن عبد ربه، حدثنا محمد بن حرب، عن الزبيدي، أنه بلغه عن أنس بن مالك ـفذكرهـ قال الذهلي: هذا هو المحفوظ.
قال ابن القطان: وهذا لا يضره؛ فإنه ليس مَن لم يحفظ حُجَّةً على مَنْ حفظ، والصفَّار قد عيَّنَ شيخَ الزبيدي فيه، وبيَّن أنه الزهري، حتى لو قلنا: إن محمد بن حرب حدث به تارة، فقال فيه: عن الزبيدي بلغني عن أنس، لم يضره ذلك، فقد يراجع كتابه، فيعرف منه أن الذي حدّث به: الزهري، فيحدث به عنه، فأخذه عن الصفار هكذا.
قال ابن القيم: ((وهذه التجويزات لا يَلتفتُ إليها أئمةُ الحديث وأطباءُ عِلَلِه، ويعلمون أن الحديث معلول بإرسال الزبيدي له، ولهم ذوقٌ لا يحولُ بينه وبينهم فيه التجويزات والاحتمالات((.أهـ.

قال الحافظ ابن رجب في فتح الباري له (361/1))) :قد ورد حديثٌ يدل على الرخصة من رواية أبي إسحاق، عن الأسود، عن عائشة، قالت:
كان النبي صلى الله عليه وسلم ينام وهو جنب، ولا يمسُّ ماءً.
قال: خرجه الإمام أحمد، وأبو داود، والنسائي، وابن ماجه، والترمذي، وقال: قد روى غير واحدٍ عن الأسود، عن عائشة، أن النبي صلى الله عليه
وسلم كان يتوضأ قبل أن ينام ـ يعني جنبًا ـ قال: وهذا أصح من حديث أبي إسحاق عن الأسود، قال: ويرون أن هذا غلط من أبي إسحاق.

... وهذا الحديث مما اتفق أئمة الحديث من السلف على إنكاره على أبي إسحاق، منهم: إسماعيل بن أبي خالد، وشعبة، ويزيد بن هارون، وأحمد بن حنبل، وأبو بكر ابن أبي شيبة، ومسلم بن الحجاج، وأبو بكر الأثرم، والجوزجاني، والترمذي، والدارقطني...
وقال أحمد بن صالح المصري الحافظ: لا يحلُّ أن يُروى هذا الحديث ـ يعني أنه خطأ مقطوع به، فلا تحلُّ روايته من دون بيان علته.
وأما الفقهاء المتأخرون، فكثيرٌ منهم نظر إلى ثقة رجاله فظنَّ صحته، وهؤلاء يظنون أن كُلَّ حديث رواه ثقة، فهو صحيح، ولا يتفطنون
لدقائق علم علل الحديث ، ووافقهم طائفة من المحدثين المتأخرين كالطحاوي والحاكم والبيهقي.)) أهـ .

و قال الحافظ ابن كثير في اختصار علوم الحديث (79): ((أما كلام هؤلاء الأئمة المنتصبين لهذا الشأن، فينبغي أن يُؤخذ مُسَلَّمًا من غير ذكر أسباب؛ وذلك للعلم بمعرفتهم واطلاعهم واضطلاعهم في هذا الشأن، واتصافهم بالإنصاف والديانة والخبرة والنصح)) أهـ
هذا نزر قليل جداً من أقوال الإئمة في هذ الشأن، إذ إدراك شأوهم وما كانوا عليه من ثقابة نقد وقوة بصر وفهم، محال جداً وما أقيم واصدق ما قال الإمام الدارقطني،
كا قال الحافظ في تهذيب التهذيب نقلاً عنه(9/519) : ((من أحب أن يعرف قصور علمه عن علم السلف، فلينظر في «علل حديث الزهري» لمحمد بن يحيى ـ يعني: الذهلي)). ا.ه
فإذن صححوا حديث أو عللوه، فإياك اياك أن تزاحمهم أو أن تقف في وجه كلامهم، إلا إذا تبين بالدليل
القطعي خطأهم ومرجوحية ما ساروا إليه!!
أما أن نحاكمهم على قواعد المتأخرين فكلا ولا..

[ثانياً] قد بينت عظيم قدر المتقدمين والذي منهم الإمام الحجة العلم أبو عيسى الترمذي ـ رحمه الله ـ فهو جبل الحفظ وطبيب العلل، ومن أراد أن يعرف
قوة نظره ودقة أحكامه في هذا العلم فاليطالع، فاليطالع كتابه الجامع، وكتاب العلل الكبير له، فسيجد مصداق ما أقول حقاً وواقعاً.
فقول المردود عليه: ((وقول العقيلي هذا هو معتبر لعدة أسباب))!!
فيه نظر شديد، تدليس قبيح، فقد تبين لك أن الإمام الترمذي مقدم بمفواز على من جاء بعده، ثم لو سلمنا
جدلاً بما قال، فهل يفهم من كلام الإمام العقيلي تضعيف هذا الحديث، أو الغمز فيه، أو الطعن في إسناده!
فغاية ما قاله العقيلي هو التكلم عن سنان ووسمه بالجهالة وإدراج عدة أحاديث لراوي قد راوها عنه، وقد بينا كما سبق أن الحمل ليس عليه، وهذا ما يفرضه علينا الواقع العلمي لهذا الفن، إذ من القبح تعليل الأحاديث بمن أخرج له الإئمة، وترك تعليه بالضعفاء والهلكي، بمن وجد في سنده منهم، فهذا خلل منهجي وعلمي في هذا الفن قد أثرت في كلام صاحبنا وجعلت الخلط بين وواضح في كلامه!
أما عن إستدلاله على ضعف الحديث بجهالة حاله وضعف أمره، فهذا مردود كما سبق، فقد يعرف عند غيره كما تقرر، وقد ينتقي الإئمة من
حديثه ما يجدونه صواباً، أو يوثقونه لإستقامة حديثه ويرووا عنه من أجل هذا الأمر، كما قال شيخنا الغالي طارق عوض الله:
((. فإذا أبرز مالك اسم راوٍ في موطئه وصحح له الترمذي ـ مثلاً ـ حديثاً لا يأتي إلا من طريقه قال: (هذا حديث حسن صحيح) أو (حديث صحيح) فمباشرة ترتفع الجهالة عن هذا الراوي لأن الترمذي ما
كان ليصحح حديث لا يأتي إلا من طريق هذا الراوي ومدار الخبر عليه إلا وقد عرف حاله وهذا القدر كاف لرفع الجهالة عن الراوي
إذاً لقول بأنه لابد أن يروي عنه ثقتان ويصحح له أحد الأئمة وهذا ليس بمضطرد)) أ.ه

قال الذّهبيّ في " الميزان "(3 / 426) في ترجمة مالِك بن الخيْر : مِصريّ محلّه ، الصّدق ، يروي عن أبي قبيل ....
((روَى عنه حيوة بن شريح ـ وهو مِن طبقتِه ـ وابن وهبّ وزيْد بن الحباب ورشدين . وقال ابن القَطّان : هو مِمّن لم تُثبت عدالتُه .
يُريد أنّه ما نصّ أحد على أنّه ثِقة ، وفي رواة " الصّحيحيْن " عدد كثير ما عِلمنا أنّ أحدا نصّ على توْثيقِهُم ، والجُمهور على أنّه من كان مِن المشايخ قد روَى عنه جماعة ولم يأت بِما يُنكر عليه أنّ حديثه صحيح)) ا . ه

وقال أيضا في " الميزان "(1 / 556) في ترجمة حفص بن بغيْل ـ بعد أنّ ذكر قوْل اِبن القطّان الفاسيّ فيه : لا يعرُف له حال ـ قال :
((لم أذْكِر هذا النّوْع في كِتابي هذا ، فإنّ اِبن القطّان يتكلّم في كُلّ مِن لم يقُل فيه إمام عاصِر ذاك الرّجُل أو أخذ عمّنّ عاصره ما يدُلّ على عدالتِه ، وهذا
شيْء كثير ، ففي " الصّحيحيْن " مِن هذا النّمط خلق كثير مستورون ما ضعفُهُم أحد ، ولا هُم بِمجاهيل)) . اهـ

وقال في " الموقظة " ص(79) :(فصل مِن أخرج له الشّيْخان على قِسميْن :
أحُدُهُما : ما اِحتجّا بِه في الأُصول.
وثانيَهُما : مِن خرجا له مُتابعة وشهادة واِعتِبار .
فمِن اِحتجّا بِه أو أحدّهُما ولم يوثِق ولا غمز : فهو ثِقة حديثِه قوّي)اهـ
ـ قُلت : وقد صحّح أبوعيسى التِرمِذيّ أحاديث في أسانيدها مِن هو ليْس بِالمشهور كأبي الأبرد موْلى بنّيّ خطمة ، فقد خرج له في " جامعه " 324 حديثا عن أسيّد بن ظهير رفعِه " الصّلاة في مسجِد قباء كعُمرة " وقال : حسن صحيح ، ولا نعرِف لأسيد بن ظهير شيئا يصِحّ غيْر هذا . أُنظُر : [جهالة الرّاوي] للشيخنا عبد الله السّعد .
وهذا ما يعرف بالإنتقاء من أحديث الرواي، وسيأتي الكلام عليه بإذن تعالى بشيء من التفصيل لاحقاً.

الرسالة الثالثة
رد الشيخ أبو عمر الكويتي على أبو بكر الأثري

رسالة (توزيع الورد والزهر في التعقيب على ابي بكر)
الملاحظة الاولى ذكر من وثق سنان وذكر العجلي باسمه الكامل احمد بن عبدالله العجلي
فيظن الظان انه غير العجلي المعروف المتساهل ولكنه لم يأتي بجديد فقط الذي وثق سنان من المتقدمين اثنين ليس لهم ثالث وهما متساهلين
إذن لم ياتي بشئ جديد وهذا ما قلته من قبل وهذا زيادة يقين انه لم يوثقهم احد من أئمة هذا الفن ابدا هذه واحدة
الملاحظة الثانية قوله وان كان قد اخرج له البخاري مقرونا ومسلم في الشواهد فهو تقوية له نسبية) أنتهى السؤال من قال من

المتقدمين به
اولا أخطأ لان مسلم روى لهما مقرونا مع ابي سلمة نفس ما ذكره البخاري
كثير من طلبة علم يخطأ خطأ شنيعا ان طبقة مسلم الثانية هي من باب التقوية للراوي وهذا خطأ وانما من باب نقد هذه الطبقة من الانفراد والزيادة والعلة الخفية فيذكرون هذه الطبقة من باب النقد وبيان علة وليس من باب تقوية الحديث وهذا ما نص عليه مسلم
نص عليه في المقدمة بقوله الا ان يأتي موضع لا يستغنى فيهعن ترداد تلحديث فيه زيادة معنى او اسناد يقوم مقام اسناد لعلة تكون هناك
فتامل عبارته وقوله لعلة وهذا من قوة علمه وجمعه الفوائد في الحدديث انه من خالف وانفرد وبيان ذلك فهو جمع مابين علمين علم جمع الصحيح
وعلم العلة والانفراد والشذوذ وتبيه عليه وهذا الصنيع فعله النسائي ياتي بالروايات المختلفه وذكر اساندها وتعرف العلة بالضعيف المخالف
والدليل عليه ان صنع هذا في احاديث من باب العلة وليس من باب البتقوية كما ذكرت حديث حذيفة بن اليمان في الفتن ذكره بطريق ابوادريس الخولاني عن حذيفة ولفظه يخالف لفظ رواية ممطور عن حذيفة ولفظه مخالف تماما للاول فالفظ المحفوظ
قال ما تامرني قال الزم جماعة المسلمين وامامهم قال ان لم يكن قال اعتزل تلك الفرق ولو تعض على جذع شجرة) لفظ الصحيحين
واما لفظ الذي ذكره مسلم من طريق ممطور الحبشي عن حذيفة ولم يسمع من حذيفة كما قال الدارقطني ولفظه
ثم يكون فيكم رجال قلوبهم قلوب الشياطين في جثمان انس قال ما تأمرني قال اسمع واطع الامير ولو جلد ظهرك واخذ مالك)
فأراد مسلم يبين علة هذا الحديث انه شاذ في المتن والسند اما السند فتراد ان يبين ان هذا الحديث ضعيف بهذا اللفظ لان فيه سقط بين ممطور
وحذيفة وان هذا اللفظ شاذ فينبه عليه من باب العلة كما ذكر في المقدمة والجاهل يظن انه اصل عنده فيأخذ الشاذ المعلول ويترك المحفوظ
وهكذا يغعل الجهل بصاحبه وتلمداخله ضلوا واضلوا لانهم وقعوا في هذا فتركوا رواية الصحيحين باعتزال الطواعيت وبايعوا برواية ممطور
فهل يعقل ان نقول روى مسلم عن ممطور عن حذيفة تقوية تقوية ماذا فالحديث التول مخالف للثاني تماما اذن تحذير علة وليس تقوية كما قلت
والدليل الثاني انه لايوجد رواية ممطور عن حذيفة في كل مسلم الا هذا الحديث فاراد التنبيه على النكارة في السند وعليه المتن
الدليل الثاني انه اراد بهذه الطبقة الثانية التنبيه والعلة انه ذكر امثلة لهذه الطبقة وكلهم ضعفاء مثل عطاء بن السائب وليث بن سليم
) يزيد بن ابي زياد والدليل انه اراد طبقة من يكتب حديثه من باب اخراج الفوائد من العلة والشذوذ لا التقوية كما فعل البخاري فصنيع البخاري
فالبخاري يذكر الحديث كاصل بشرط رجاله ثم يسوق الحديث من طريق اخر اما متابع او شاهد من باب ذكر الاسانيد وليس من باب تقوية الضعيف
ولا اعلم عالما معتبرا قال هذا التاصيل الفاسد ان البخارى يذكر الصعفاء والمجهولين من باب تقويتهم ابدا ولكن من باب الجمع للاسانيد لانه
لم يعتمدهم بالاصول خاصة الاحكام والعقائد واما مسلم مرات يفعل هذا ومرات يفعله من باب الشذوذ والعلة كما ذكر في المقدمة
) وعند معرفة ترجمة الثلاثة نعرف ما مقصد مسلم هل تقويتهم واخذ احاديثهم ام التنبيه عليهم والتحذير من مروياتهم للانفراد

والعلة

فاقول هو للتنبيه والرد لا لتقوية والاخذ كما ادعى صاحب الرد هدانا الله واياه للحق وسوف اسوق ترجمتهم حتى نعرف هذه النماصح ماذا اراد منها

ومن الادلة ان مسلم اراد المثال على الصعفاء لا من باب التقوية انه ذكر متهم عطاء بن السائب ولم يذكر له حجيثا واحدا في كتابه الصحيح

اذن هو لايريد ان يقوي الضعيف ولكت ثريد ابتنبيه وذكر هذه الطبقة من يكتب حديثه ولا يحتج به يكتبه من باب معرفة العلة لا التقوية

والدليل على ذلك انظر في ترجمة هؤلاء يزيد بن ابي زياد ذكره مقرونا بحديث اوحديثين اين التقوية والحديث مخرجه واحد

ماذا قال العلماء فيه اولا انه شيعي ثانيا قال عنه قتل احمد ليس بشئ قال ابو زرعة لين قال الجوزجاني يضعفونه قال ابن عدي هو من الشيعة

مع ضعفه وقال يحي ضعيف وقال العجلي جائز الحديث لقن باخره فتلقن وقال غيره لاباس به وهذه الالفاظ لا تدل على تعديل بل جرح

اي مرتبة يكتب حديثه ولا يحتج به وهو يروي احاديث منكرات منها الريات السود قال احم لا يثبت فيه شئ

المثال الثالث الليث بن سليم قال عنه ابن حبان كان من العباد ولكن اختلط باخره حتى لايدري مايحدث به فكان يقلب الاسانيد ويرفع المراسيل

وياتي على الثقات ما ليس في حديثهم كل ذلك كان منه في اختلاطه تركه يحي القطان وابن مهدي واحمد وابن معين

وقال بن ابي شيبة سالت جريرا عن الليث وعطاء بن السائب ويزيد بن ابي زياد فقال كان ليث اكثرهم تخليطا

ال عبداله سالت ابي عن هذا غقال اقول كما قال جرير قلت فإذا كان الليث بهذا الصعف ولم يروي له مسلم الا مقرونا فكيف يقوي

انما ذكره مع ثقة وهو ابو اسحاق الشيباني فهذا طعن فيه لانه ما ذكره استقلالا ولكن اراد ان ينبه عليه انه ضعيف فذكره مقرونا

وهذه الشفرات الحديثية لا يعلمها الا الحذاق من اهل العلم فهو طعن وتحذير وليس تقوية وتوثيق والا لماذا لم يذكر احاديثه

اسالك بالله اهذه طبقة ناخذ منها دين بهذه الترجمة خاصة اذا انفردوا ومسلم يذكر لهم انفراداتهم وان شاء الله سوف اخرج انغرادات هذه ا

في كتيب والعلل الموجودة في صحيح مسلم

فما بالك مع ضعفهم يذكرهم مسلم منفردين فكيف يقوي ماذا يقوي وهو انفراد متن وسند؟

وساذكر لك مثالا علي رواية الحديث للمستورين والمجهولين ذكرهم من باب العلة لا التقوية وهو حديث

وهومن حديث زريق بن حيان عن مسلم بن قرظة حديث سوف يكون عليكم امراء حتى قال تلعنونهم ويلعنونكم وتدعون عليهم وبدعون عليكم

قال الراوي افنقاتلهم بسيوفينا قال لا ما اقاموا الصلاة انفردبه مسلم

وهما ليس لهما الا هذا الحديث اذن عندما قال المستور اي المجهول وينفرد أذن اراج بيان علة كما قال لااصل وتقوية خاصة لما ينغرد مسلم

وكذلك هذا الحديث ظلت به المداخله كيف نلعنهم ويلعنوننا ونبايع مع الهلم ان هذا الحديث ليس له اصل الا هذا الطريق مجهوا عن مجهول

اذن بهذه الحقائق نعلم ان مسلم ذكر الطبقة الثانية من باب العلة كما قال لا من باب تقوية الضعيف وعرفنا هذا بالتطبيق والترجمة

والله اعلم وللحديث بقية على رسالة اخينا والسلام

كتبه :

أبو عمر الكويتي

الرسالة الرابعة
رد الشيخ أبي بكر الأثري على الكويتي برسالة

1. قال المردود عليه_عفا الله عنا وعنه_: [وقول العقيلي هذا هو معتبر لعدة أسباب

الأول: أن سنان بن أبي سنان قد تبين أمر جهالته هذا بسبب أن الراوي عنه هو تلميذ واحد الذي هو الزهري فقد روى عنه حديث(لاعدوى ولاطيرة) وحديث (الأعرابي الذي أستل السيف على رسول الله صلى الله عليه وسلم) وحديث (ذات أنواط).

قال المناوي في فيض القدير :عندما أورد حديث (السواك يزيد الرجل فصاحة) ، قال:

(هو من حديث عمر بن داود عن سنان بن أبي سنان عن أبي هريرة ، قال ابن الجوزي حديث لا أصل له ، وعمر وسنان قال العقيلي: مجهولان ، والحديث منكر غير محفوظ ، وأورده الذهبي في الميزان في ترجمة عمر بن داود ، وقال مجهول كشيخه)أ ه قلت: شيخه هو سنان بن أبي سنان يروي عنه وليس له إلا هذا الطريق..] إنتهى كلامه!

قلت ومع هذه الفقرة لنا عدة وقفات:
[أولاً] قوله: ((وقول العقيلي هذا هو معتبر لعدة أسباب))!!
من المعلوم المقرر أن كل علم له أصحابه وخواص من مأسسيه وواضعي له قواعده ونظرياته، وهؤلاء الأشخاص والأئمة اصحاب هذا الفن والمشتغلين به وفيه على مراتب، وهذا
هو عين الحال في علم الحديث، فالأئمة النقاد في هلى مراتب عدة، فشعبة ابن المديني وان مهدي أعلى شأناً ممن جاء بعدهم، ويحيى وأحمد أبو زرعة
وأبو حاتم، أعلى درجة وارفع منزلة، والبخاري والترمذي ومسلم وأبو داود أعلا وأدق نظر وأجل منزلة ممن جاء بعهدهم وهكذا؛ فيترتب على ذلك،دقة أحكامهم وعمق نقدهم ورصانة أقولهم، مما يدعونا لتسليم لهم والأخ وافنصياع لأقوالهم، إلا أذ وجدت القرينة القوية
الصارفة عما أرادو وأنى لما ذلك:

قال الإمامابن القيم الجوزية ـ رحمه الله ـ
ـ في تهذيب السنن (1/107-109))) : رواه الذهلي في كتاب «علل حديث الزهري» عن محمد بن عبدالله بن خالد الصفار، حدثنا محمد بن حرب، حدثنا الزبيدي، عن الزهري، عن أنس بن مالك، به مرفوعًا، ثم قال: تصحيح ابن القطان لحديث أنس من طريق الذهلي فيه نظر؛ فإن الذهلي أعلَّهُ، فقال في الزهريات: وحدثنا يزيد بن عبد ربه، حدثنا محمد بن حرب، عن الزبيدي، أنه بلغه عن أنس بن مالك ـفذكرهـ قال الذهلي: هذا هو المحفوظ.
قال ابن القطان: وهذا لا يضره؛ فإنه ليس مَن لم يحفظ حُجَّةً على مَنْ حفظ، والصفَّار قد عيَّنَ شيخَ الزبيدي فيه، وبيَّن أنه الزهري، حتى لو قلنا: إن محمد بن حرب حدث به تارة، فقال فيه: عن الزبيدي بلغني عن أنس، لم يضره ذلك، فقد يراجع كتابه، فيعرف منه أن الذي حدّث به: الزهري، فيحدث به عنه، فأخذه عن الصفار هكذا.
قال ابن القيم: ((وهذه التجويزات لا يَلتفتُ إليها أئمةُ الحديث وأطباءُ عِلَلِه، ويعلمون أن الحديث معلول بإرسال الزبيدي له، ولهم ذوقٌ لا يحولُ بينه وبينهم فيه التجويزات والاحتمالات((.أهـ.

قال الحافظ ابن رجب في فتح الباري له (1/361))) :قد ورد حديثٌ يدل على الرخصة من رواية أبي إسحاق، عن الأسود، عن عائشة، قالت:

كان النبي صلى الله عليه وسلم ينام وهو جنب، ولا يمسُّ ماءً.
قال: خرجه الإمام أحمد، وأبو داود، والنسائي، وابن ماجه، والترمذي، وقال: قد روى غير واحدٍ عن الأسود، عن عائشة، أن النبي صلى الله عليه
وسلم كان يتوضأ قبل أن ينام ـ يعني جنبًا ـ قال: وهذا أصح من حديث أبي إسحاق عن الأسود، قال: ويرون أن هذا غلط من أبي إسحاق.
... وهذا الحديث مما اتفق أئمة الحديث من السلف على إنكاره على أبي إسحاق، منهم: إسماعيل بن أبي خالد، وشعبة، ويزيد بن هارون، وأحمد بن حنبل، وأبو بكر ابن أبي شيبة، ومسلم بن الحجاج، وأبو بكر الأثرم، والجوزجاني، والترمذي، والدارقطني...
وقال أحمد بن صالح المصري الحافظ: لا يحلُّ أن يُروى هذا الحديث ـ يعني أنه خطأ مقطوع به، فلا تحلُّ روايته من دون بيان علته.
وأما الفقهاء المتأخرون، فكثيرٌ منهم نظر إلى ثقة رجاله فظنَّ صحته، وهؤلاء يظنون أن كُلَّ حديث رواه ثقة، فهو صحيح، ولا يتفطنون
لدقائق علم علل الحديث ، ووافقهم طائفة من المحدثين المتأخرين كالطحاوي والحاكم والبيهقي.)) أهـ .

و قال الحافظ ابن كثير في اختصار علوم الحديث (79): ((أما كلام هؤلاء الأئمة المنتصبين لهذا الشأن، فينبغي أن يُؤخذ مُسَلَّمًا من غير ذكر أسباب؛ وذلك للعلم بمعرفتهم واطلاعهم واضطلاعهم في هذا الشأن، واتصافهم بالإنصاف والديانة والخبرة والنصح)) أهـ
هذا نزر قليل جداً من أقوال الإئمة في هذ الشأن، إذ إدراك شأوهم وما كانوا عليه من ثقابة نقد وقوة بصر وفهم، محال جداً وما أقيم واصدق ما قال الإمام الدارقطني،
كا قال الحافظ في تهذيب التهذيب نقلاً عنه(9/519) : ((من أحب أن يعرف قصور علمه عن علم السلف، فلينظر في «علل حديث الزهري» لمحمد بن يحيى ـ يعني: الذهلي)). ا.ه
فإذن صححوا حديث أو عللوه، فإياك اياك أن تزاحمهم أو أن تقف في وجه كلامهم، إلا إذا تبين بالدليل
القطعي خطأهم ومرجوحية ما ساروا إليه!!
أما أن نحاكمهم على قواعد المتأخرين فكلا ولا..

[ثانياً] قد بينت عظيم قدر المتقدمين والذي منهم الإمام الحجة العلم أبو عيسى الترمذي ـ رحمه الله ـ فهو جبل الحفظ وطبيب العلل، ومن أراد أن يعرف
قوة نظره ودقة أحكامه في هذا العلم فاليطالع، فاليطالع كتابه الجامع، وكتاب العلل الكبير له، فسيجد مصداق ما أقول حقاً وواقعاً.
فقول المردود عليه: ((وقول العقيلي هذا هو معتبر لعدة أسباب))!!
فيه نظر شديد، تدليس قبيح، فقد تبين لك أن الإمام الترمذي مقدم بمفواز على من جاء بعده، ثم لو سلمنا
جدلاً بما قال، فهل يفهم من كلام الإمام العقيلي تضعيف هذا الحديث، أو الغمز فيه، أو الطعن في إسناده!
فغاية ما قاله العقيلي هو التكلم عن سنان ووسمه بالجهالة وإدراج عدة أحاديث لراوي قد راوها عنه، وقد بينا كما سبق أن الحمل ليس عليه، وهذا ما يفرضه علينا الواقع العلمي لهذا الفن، إذ من القبح تعليل الأحاديث بمن أخرج له الإئمة، وترك تعليه بالضعفاء والهلكي، بمن وجد في سنده منهم، فهذا خلل منهجي وعلمي في هذا الفن قد أثرت في كلام صاحبنا وجعلت الخلط بين وواضح في كلامه!
أما عن إستدلاله على ضعف الحديث بجهالة حاله وضعف أمره، فهذا مردود كما سبق، فقد يعرف عند غيره كما تقرر، وقد ينتقي الإئمة من
حديثه ما يجدونه صواباً، أو يوثقونه لإستقامة حديثه ويرووا عنه من أجل هذا الأمر، كما قال شيخنا الغالي طارق عوض الله:
((. فإذا أبرز مالك اسم راوٍ في موطئه وصحح له الترمذي ـ مثلاً ـ حديثاً لا يأتي إلا من طريقه قال: (هذا حديث حسن

صحيح) أو (حديث صحيح) فمباشرة ترتفع الجهالة عن هذا الراوي لأن الترمذي ما
كان ليصحح حديث لا يأتي إلا من طريق هذا الراوي ومدار الخبر عليه إلا وقد عرف حاله وهذا القدر كاف لرفع الجهالة عن الراوي
إذاً لقول بأنه لابد أن يروي عنه ثقتان ويصحح له أحد الأئمة وهذا ليس بمضطرد)) أ.ه

قال الذّهبيّ في " الميزان "(3 / 426) في ترجمة مالِك بن الخيْر : مِصريّ محلِّه ، الصِّدق ، يروي عن أبي قبيل ....
((روَى عنه حيوة بن شريح ـ وهو مِن طبقتِه ـ وابن وهبّ وزيْد بن الحباب ورشدين . وقال ابن القَطّان : هو مِمّن لم تُثبت عدالتُه .
يُريد أنّه ما نصّ أحد على أنّه ثِقة ، وفي رواة " الصّحيحيْن " عدد كثير ما عِلمنا أنّ أحدا نصّ على توْثيقِهُم ، والجُمهور على أنّه من كان مِن المشايِخ قد روَى عنه جماعة ولم يأت بِما يُنكر عليه أنّ حديثه صحيح)) ا . ه

وقال أيضا في " الميزان "(1 / 556) في ترجمة حفص بن بغيْل ـ بعد أنّ ذكر قوْل ابن القطّان الفاسيّ فيه : لا يعرُف له حال ـ قال :
((لم أذْكِر هذا النّوْع في كِتابي هذا ، فإنّ ابن القطّان يتكلّم في كُلّ مِن لم يقُل فيه إمام عاصِر ذاك الرّجُل أو أخذ عمّنّ عاصره ما يدُلّ على عدالتِه ، وهذا
شيْء كثير ، ففي " الصّحيحيْن " مِن هذا النّمط خلق كثير مستورون ما ضعفُهُم أحد ، ولا هُم بِمجاهيل)) . اهـ

وقال في " الموقظة " ص(79) :(فصل مِن أخرج له الشّيْخان على قِسميْن :
أحَدُهُما : ما اِحتجّا بِه في الأُصول.
وثانيَهُما : مِن خرجا له مُتابعة وشهادة واعتِبار .
فمِن اِحتجّا بِه أو أحدّهُما ولم يوثِق ولا غمز : فهو ثِقة حديثِه قوّي)اهـ
ـ قُلت : وقد صحّح أبوعيسى التِّرمِذيّ أحاديث في أسانيدها مِن هو ليْس بِالمشهور كأبي الأبرد موْلى بنّيّ خطمة ، فقد خرج له في " جامعه " 324 حديثا عن أسيّد بن ظهير رفعِه " الصّلاة في مسجِد قباء كعُمرة " وقال : حسن صحيح ، ولا نعرِف لأسيد بن ظهير شيئا يصِحّ غيْر هذا . أُنظُر : [جهالة الرّاوي] للشيخنا عبد الله السّعد .
وهذا ما يعرف بالإنتقاء من أحديث الرواي، وسيأتي الكلام عليه بإذن تعالى بشيء من التفصيل لاحقاً.

----
1. كتب الأخ ـعفا الله عنا وعنهـ تعقاباً على ما سطرته هنا، زكثير من كلامه خارج صلب الموضوع إذا قد صال وجال، وشرف وغرب، وخلطـعفا الله عنهـ في مسائل سهلة، أحسبه لا تخفى على صغار طلبة العلم فضلاً عن ممارسيه وطالبيه! وها أنا أضعه بين ايدكم، متعقبا إياه فيما كان من صلب الموضوع، وقد أعرض عن أخطاء قد وقعت في كلامه؛ أحسبها ليس من موضوعنا في شيء ؛ إذ هى إستطرادات لمسألة، لا تنطيق البتة على كلامنا هذا، وأقصد بذلك (أنني في الكلام الذي رد عليه فيه) كنت قد ذركت مسألة دقيقة ومهمة، أخذها الأخ الفاضل وبنا عليها كلام وغن كان له في مضوعنا هنى نصيب وحظ يسير، ولكنه ليست ما أرت وما أحببت أن أنبه عليه! والله المستعان وها هي الراسلة

رسالة (توزيع الورد والزهر في التعقيب على ابي بكر)

الملاحظة الاولى ذكر من وثق سنان وذكر العجلي باسمه الكامل احمد بن عبداله العجلي

فيظن الظان انه غير العجلي المعروف المتساهل ولكنه لم يأتي بجديد فقط الذي وثق سنان من المتقدمين اثنين ليس لهم ثالث

وهما متساهلين

إذن لم ياتي بشئ جديد وهذا ما قلته من قبل وهذا زيادة يقين انه لم يوثقهم احد من أئمة هذا الفن ابدا هذه واحدة

الملاحظة الثانية قوله وان كان قد اخرج له البخاري مقرونا ومسلم في الشواهد فهو تقوية له نسبية) أنتهى السؤال من قال من المتقدمين به

اولا أخطأ لان مسلم روى لهما مقرونا مع ابي سلمة نفس ما ذكره البخاري

كثير من طلبة علم يخطأ خطأ شنيعا ان طبقة مسلم الثانية هي من باب التقوية للراوي وهذا خطأ وانما من باب نقد هذه الطبقة

من الانفراد والزيادة والعلة الخفية فيذكرون هذه الطبقة من باب النقد وبيان علة وليس من باب تقوية الحديث وهذا ما نص عليه مسلم

نص عليه في المقدمة بقوله الا ان يأتي موضع لا يستغنى فيهعن ترداد تلحديث فيه زيادة معنى او اسناد يقوم مقام اسناد لعلة تكون هناك

فتامل عبارته وقوله لعلة وهذا من قوة علمه وجمعه الفوائد في الحدديث انه من خالف وانفرد وبيان ذلك فهو جمع مابين علمين علم جمع الصحيح

وعلم العلة والانفراد والشذوذ وتبيه عليه وهذا الصنيع فعله النسائي ياتي بالروايات المختلفه وذكر اساندها وتعرف العلة بالضعيف المخالف

والدليل عليه ان صنع هذا في احاديث من باب العلة وليس من باب البتقوية كما ذكرت حديث حذيفة بن اليمان في الفتن

ذكره بطريق ابوادريس الخولاني عن حذيفة ولفظه يخالف لفظ رواية ممطور عن حذيفة ولفظه مخالف تماما للاول فالفظ المحفوظ

قال ما تامرني قال الزم جماعة المسلمين وامامهم قال ان لم يكن قال اعتزل تلك الفرق ولو تعض على جذع شجرة) لفظ الصحيحين

واما لفظ الذي ذكره مسلم من طريق ممطور الحبشي عن حذيفة ولم يسمع من حذيفة كما قال الدارقطني ولفظه

ثم يكون فيكم رجال قلوبهم قلوب الشياطين في جثمان انس قال ما تأمرني قال اسمع واطع الامير ولو جلد ظهرك واخذ مالك)

فأراد مسلم يبين علة هذا الحديث انه شاذ في المتن والسند اما السند فتراد ان يبين ان هذا الحديث ضعيف بهذا اللفظ لان فيه سقط بين ممطور

وحذيفة وان هذا اللفظ شاذ فينبه عليه من باب العلة كما ذكر في المقدمة والجاهل يظن انه اصل عنده فيأخذ الشاذ المعلول ويترك المحفوظ

وهكذا يغعل الجهل بصاحبه وتلمداخله ضلوا واضلوا لانهم وقعوا في هذا فتركوا رواية الصحيحين باعتزال الطواعيت وبايعوا برواية ممطور

فهل يعقل ان نقول روى مسلم عن ممطور عن حذيفة تقوية تقوية ماذا فالحديث التول مخالف للثاني تماما اذن تحذير علة وليس تقوية كما قلت

والدليل الثاني انه لايوجد رواية ممطور عن حذيفة في كل مسلم الا هذا الحديث فاراد التنبيه على النكارة في السند وعليه المتن

الدليل الثاني انه اراد بهذه الطبقة الثانية التنبيه والعلة انه ذكر امثلة لهذه الطبقة وكلهم ضعفاء مثل عطاء بن السائب وليث بن سليم

) يزيد بن ابي زياد والدليل انه اراد طبقة من يكتب حديثه من باب اخراج الفوائد من العلة والشذوذ لا التقوية كما فعل البخاري فصنيع البخاري

فالبخاري يذكر الحديث كاصل بشرط رجاله ثم يسوق الحديث من طريق اخر اما متابع او شاهد من باب ذكر الاسانيد وليس من باب تقوية الضعيف

ولا اعلم عالما معتبرا قال هذا التاصيل الفاسد ان البخارى يذكر الصعفاء والمجهولين من باب تقويتهم ابدا ولكن من باب الجمع للاسانيد لانه

لم يعتمدهم بالاصول خاصة الاحكام والعقائد واما مسلم مرات يفعل هذا ومرات يفعله من باب الشذوذ والعلة كما ذكر في المقدمة

) وعند معرفة ترجمة الثلاثة نعرف ما مقصد مسلم هل تقويتهم واخذ احاديثهم ام التنبيه عليهم والتحذير من مروياتهم للانفراد والعلة

فاقول هو للتنبيه والرد لا لتقوية والاخذ كما ادعى صاحب الرد هدانا الله واياه للحق وسوف اسوق ترجمتهم حتى نعرف هذه النماصح ماذا اراد منها

ومن الادلة ان مسلم اراد المثال على الصعفاء لا من باب التقوية انه ذكر متهم عطاء بن السائب ولم يذكر له حجيثا واحدا في كتابه الصحيح

اذن هو لايريد ان يقوي الضعيف ولكت ثريد ابتنبيه وذكر هذه الطبقة من يكتب حديثه ولا يحتج به يكتبه من باب معرفة العلة لا التقوية

والدليل على ذلك انظر في ترجمة هؤلاء يزيد بن ابي زياد ذكره مقرونا بحديث اوحديثين اين التقوية والحديث مخرجه واحد

ماذا قال العلماء فيه اولا انه شيعي ثانيا قال عنه قتل احمد ليس بشئ قال ابو زرعة لين قال الجوزجاني يضعفونه قال ابن عدي هو من الشيعة

مع ضعفه وقال يحي ضعيف وقال العجلي جائز الحديث لقن باخره فتلقن وقال غيره لاباس به وهذه الالفاظ لا تدل على تعديل بل جرح

اي مرتبة يكتب حديثه ولا يحتج به وهو يروي احاديث منكرات منها الريات السود قال احم لا يثبت فيه شئ

المثال الثالث الليث بن سليم قال عنه ابن حبان كان من العباد ولكن اختلط باخره حتى لايدري مايحدث به فكان يقلب الاسانيد ويرفع المراسيل

وياتي على الثقات ما ليس في حديثهم كل ذلك كان منه في اختلاطه تركه يحي القطان وابن مهدي واحمد وابن معين

وقال بن ابي شيبة سالت جريرا عن الليث وعطاء بن السائب ويزيد بن ابي زياد فقال كان ليث اكثرهم تخليطا

ال عبداله سالت ابي عن هذا غقال اقول كما قال جرير قلت فإذا كان الليث بهذا الصعف ولم يروي له مسلم الا مقرونا فكيف يقوي

انما ذكره مع ثقة وهو ابو اسحاق الشيباني فهذا طعن فيه لانه ما ذكره استقلالا ولكن اراد ان ينبه عليه انه ضعيف فذكره مقرونا

وهذه الشفرات الحديثية لا يعلمها الا الحذاق من اهل العلم فهو طعن وتحذير وليس تقوية وتوثيق والا لماذا لم يذكر احاديثه

اسالك بالله اهذه طبقة ناخذ منها دين بهذه الترجمة خاصة اذا انفردوا ومسلم يذكر لهم انفراداتهم وان شاء الله سوف اخرج انغرادات هذه ا

في كتيب والعلل الموجودة في صحيح مسلم

فما بالك مع ضعفهم يذكرهم مسلم منفردين فكيف يقوي ماذا يقوي وهو انفراد متن وسند؟

وساذكر لك مثالا علي رواية الحديث للمستورين والمجهولين ذكرهم من باب العلة لا التقوية وهو حديث

وهومن حديث زريق بن حيان عن مسلم بن قرظة حديث سوف يكون عليكم امراء حتى قال تلعنونهم ويلعنونكم وتدعون عليهم وبدعون عليكم

قال الراوي افنقاتلهم بسيوفينا قال لا ما اقاموا الصلاة انفردبه مسلم

وهما ليس لهما الا هذا الحديث اذن عندما قال المستور اي المجهول وينفرد أذن اراج بيان علة كما قال لااصل وتقوية خاصة لما ينغرد مسلم

وكذلك هذا الحديث ظلت به المداخله كيف نلعنهم ويلعنوننا ونبايع مع الهلم ان هذا الحديث ليس له اصل الا هذا الطريق مجهوا عن مجهول

اذن بهذه الحقائق نعلم ان مسلم ذكر الطبقة الثانية من باب العلة كما قال لا من باب تقوية الضعيف وعرفنا هذا بالتطبيق والترجمة

والله اعلم وللحديث بقية على رسالة اخينا والسلام

كتبه :

أبو عمر الكويتي

أنتهى ما سطرته الأخ الفاضل، وها هي ملاحظاتي عليه_وأرجوا أن يمعن النظر فيها، ويراجع مضانها ويتأكد منها! إذ إن بعض هذه التوضيحات المختصرات جائت بعض معترك ليس بالقصير وولوج ليس بالهين، في هذا الفن ومطالعة كتبه ومألفاته وخاصة المتقدمين منهم، إذ هو السبيل الناجع لفهم مرادهم في ضوء تطبيقاتهم العلمية، فأقول_وبالله استعين_:

[أولاً] قوله_عفا الله عنا وعنه_: ((الملاحظة الاولى ذكر من وثق سنان وذكر العجلي باسمه الكامل احمد بن عبدالله العجلي

فيظن الظان انه غير العجلي المعروف المتساهل ولكنه لم يأتي بجديد فقط الذي وثق سنان من المتقدمين اثنين ليس لهم ثالث وهما متساهلين(!!)

إذن لم ياتي بشئ جديد وهذا ما قلته من قبل وهذا زيادة يقين انه لم يوثقهم احد من أئمة هذا الفن ابدا(!!) هذه واحدة)) ا.ه

قلت: قوله:((الملاحظة الاولى ذكر من وثق سنان وذكر العجلي باسمه الكامل احمد بن عبدالله العجلي))!!

قلت! عفا الله عنا وعنك، أتظن أني أريد أن ألبس على القراء بذكري أسم الإمام العجلي كاملاً، أهذا ما خرج منك، وهذا ما تكلفه يراعك ولهج به لسانك؟!

والذي خلق السماوات والأرض، ما خطر في بالي البتة أننى إن ذكرته بإسمه ولقبه الكامل، سيلبس ذلك على القراء، فيظنونه شخص أخر، فينقدح في خلد كل واحد منهم أنني قد وجت ثالثاً، وقد وثقه، فيعتضد أمره بذلك ويصلح حاله وينجبر أمره!

_ ثم أعلم أن قولك هذا وإتهامك إياي، ما هو قبل أن يكون تهمة لي، هو عين الإستخفاف بعقول القراء، إذ أن الإمام العجلي مشهور جداً غني عن التعريف، وإن نُقلت أقوال له يصرف سراعاً في ذهن كل شخص إليه، إلا إذ كنت تكتب _يارعاك الله_ لأناس لا يعرفون في هذا العلم إلا أسمه ومن فروعه إلا رسمه، فهذا شأنك، أما أني فقد إنقدحفي خلدي منذ زمن أن هذا الإمام ماله ثاني في أسمه وكثرة النقول عنه، وما سطره في جرح الرواة وتعديلهم، وما نقل عنه من نفائس ودرر! هذا ما كان منك ونأتي لما سيكون!

قولك: ((فقط الذي وثق سنان من المتقدمين اثنين ليس لهم ثالث وهما متساهلين

إذن لم ياتي بشئ جديد وهذا ما قلته من قبل وهذا زيادة يقين انه لم يوثقهم احد من أئمة هذا الفن ابدا هذه واحدة)) ا.ه

أما قولك أن من وثقه متساهل، وإطلاقك القول بذلك، فهذا خطأ إنبَنت عليه طامة، ثم جعلت عندك قاعدة تصول بها على اقوالهم على الرواة وتصول!!

قال الشيخ العلامة ذهبي العصر عبد الرحمن المعلمي_رحمه الله_: ((ما اشتهر أن فلاناً من الأئمة مسهل، وفلاناً مشدد، ليس على إطلاقه، فإن منهم من يُسهل تارة، ويشدد تارة لأُخرى، بحسب أحوال مختلفة، ومعرفةُ هذا وغيره من صفات الأئمة التي لها أثر في أحكامهم، ولا تحصل إلا بإستقراء بالغ لأحكامهم، مع التدبر التام)) ا.ه (من مقدمة الفوائد المجموعة)

قلت هذا نص عزيز قيم بالغ الأهمية لمن تدبره وأمعن النظر فيه، فليس كل الأحكام التي صدرت عن الإمام الذي رمي بالتساهل تطرح، وتحسب في عداد تساهل، فهذا شيئ لا أحسب أن يقول به عاقل، عرف هذا العلم وممارسه، والعكس كذلك، والأمر يحتاج لدراسة إستقرائية تامة ، كي تسلم لنا إطلاقتنا ، فالأمر كما سبق خطير، ولا بد من تدبر وإمعا ننظر، قبل التفوه بالخطأ، والنطق بالتخليط وإلقاء القول على عوانه، بلا خطام ولا زمام! فتأمل.

أما قولك: ((لم يوثقهم احد من أئمة هذا الفن ابدا هذه واحدة)) أ.ه

أقول: أجزم أخيا الفاضل انك لم تقرأ ما رددت عليك به، وأطلت التأصيل فيه لأبين مواطن الخلل عندك، نصحاً لك وتذكره، فقولك هذا، فإن كنت تعتقد أن التوثيق لا يكون إلا بتنصيص الإمام على ذلك، فقد ضيقت واسعاً، وهدمت أصول، وناديت على نفسك بقلة الإطلاع، وضئالة الفهم وقلة الممارسة لكلام أهل هذا العلم!!

فقد سبق وقلت لك، أن الراوي المجهول (وتنبه أن الحالة مع سنان مختلفة) إذ لم يوجد في حديثه ما ستنكر ،ولا ما يأخذ عليه

ويضعف، فهذا لا يعقل أن نقول عنه أنه مطروح الحديث غير مستعملة، فهذا الأمر يخالف تصرافات الأئمة وتطبقاتهم، ولا داعي للتكرار الأمثلة والتكلف بتوضيحها وتبينها ،فهى كالشمس في الوضوح..
فقد نقلت لك أقوال القوم والأمثلة على ذلك، فأرجع إليه، وتأمل وتمعن في قراءته، قبل تسطير الرد وتحبيره!
* وهنا شيئاً مهم جداً أراك غفلت عنه أو تغافلت أو لم تدري به بعد!!
وهو أن من الراوي إذ سبر حديثه ولم يوجد فيه ما يستكر أو يأخذ عليه، كان ذلك قريبنة قوية جداً على حسن حاله وإستقامة ضبطه وروايته، وقد نقلت لك قول الذهبي في بعض الرواة لاذين أخرج لهم الشيخين مع أن أسم الجهالة ووصفه قد أنطبق عليهم، واطلق من قبل الأئمة فيهم.
وأزيد الأمر وضوحاً، فأنقل نص عزيز من كلام العلامة المعلمي في هذا الشأن ، فقد قال رحمه الله:
((فابن حبان قد يذكر في (الثقات) من يجد البخاري سماه في (تاريخه) من القدماء وإن لم يعرف ما روى وعمن روى ومن روى عنه، ولكن ابن حبان يشدد وربما تعنت فيمن وجد في روايته ما استنكر وإن كان الرجل معروفاً مكثرا والعجلي قريب منه في توثيق المجاهيل من القدماء، وكذلك ابن سعد، وابن معين والنسائي وآخرون غيرهما يوثقون من كان من التابعين أو أتباعهم إذا وجدوا رواية أحدهم مستقيمة بأن يكون له فيما يروي متابع أو مشاهد، وإن لم يروا عنه إلا واحد ولم يبلغهم عنه إلا حديث واحدفممن وثقه ابن معين من هذا الضرب الأسقع بن الأسلع والحكم بن عبد الله البلوي ووهب بن جابر الخيواني وآخرون، وممن وثقه النسائي رافع ابن إسحاق وزهير بن القمر وسعد بن سمرة وآخرون، وقد روى العوام بن حوشب عن الأسود بن مسعود عن حنظلة بن خويلد عن عبد الله بن عمرو بن العاص حديثاً ولا يعرف الأسود وحنظله إلا في تلك الرواية فوثقهما ابن معين وروى همام عن قتادة بن قدامة بن وبرة عن سمرة بن جندب حديثاً ولا يعرف قدامة إلا في هذه الرواية فوثقها ابن معين مع أن الحديث غريب وله علل آخر راجع (سنن البيهقي) 3 ج ص 248.
من الأئمة من لا يوثق من تقدمه حتى يطلع على عدة أحاديث له تكون مستقيماً وتكثر حتى يغلب على ظنه أن الاستقامة كانت ملكة لذاك الراوي، وهذا كله يدل على أن جل اعتمادهم في التوثيق والجرح إنما هو على سبر حديث الراوي، وقد صرح ابن حبان بأن المسلمين على الصلاح والعدالة حتى يتبين منهم ما يوجب القدح، نص على ذلك في (الثقات) وذكره ابن حجر في (لسان الميزان) ج 1 ص 14 واستغربه، ولو تدبر لوجد كثيراً من الأئمة يبنون عليه فإذا تتبع أحدهم أحاديث الراوي فوجدها مستقيمة تدل على صدق وضبط ولَم يبلغه وما يوجب طعناً في دينه وثقه)) ا.ه (التنكيل (1/256)
وقد قرر هذه القاعدة وفهم هذا الأمر وبينه واوضحه الإمام الذهبي_وهو من أهل الإستقراء التام_ فأنظره في ((ديوان الضعفاء له)) ص (478)
وقد فهم هذ الأمر وقرره غير واحد من أئمة هذا الشأن..
وأسألك بالله _يا رعاك الله_ هل من ذكر فيه تعديل ولم يذكر فيه جرح البتة، كمن جرح، أو كمن جُهلّ!!
ألا تعلم أن الرواي المجهول الذي لم يذكر فيه جرح ولا تعديل أحسن حالاً عند الأئمة، ممن أشتهر وذكر فيه جرح؟!!
ألا تعلم أن من وثق فحسب ولو كان من واحد من المتساهلين، لا ينحط أمره لمن جهل أو جرح، فكيف إذ إنظم إلا ذلك توثيق رجلين له، وتصحيح أحد كبار الأئمة لحديثه، وإخرج أئمة أربع له، مع ما فيه من التفصيل السابق ذكره؟!! أهذا يطرح حديثه يا عباد الله؟!

أما قولك: ((السؤال من قال من المتقدمين به

اولا أخطأ لان مسلم روى لهما مقرونا مع ابي سلمة نفس ما ذكره البخاري

كثير من طلبة علم يخطأ خطأ شنيعا ان طبقة مسلم الثانية هي من باب التقوية للراوي وهذا خطأ وانما من باب نقد هذه الطبقة

من الانفراد والزيادة والعلة الخفية فيذكرون هذه الطبقة من باب النقد وبيان علة وليس من باب تقوية الحديث وهذا ما نص

عليه مسلم)) ا.ه !!!!!

لا أدري ما أقول، فإني أراك قد ابعت النجعة وشرق زغربت فأبعت!

هل كل من أخرج له البخاري أو مسلم يطرح حديثه، أو يهدر أمره، فإن أدمة نظرة في مقدمة ابن حجر المسمى ب:((هُدى الساري-بالضم وهو الصواب-)) يجد كثيراً ممن أخرج له البخاري مقروناً وقد وثقه الجمهمور ولم يلمزه أحد أو لمزه واحد بما لا يقدح فيه! وأما قولك: ((فيذكرون هذه الطبقة من باب النقد وبيان علة وليس من باب تقوية الحديث وهذا ما نص عليه مسلم))!!

قلت: هذه من أكبر ما رأيت لك وأعظم ما قرأت وأطم، كيف أطلقت القول هذا، اتظم أن علم الحديث وأستنتاج هذه القواعد وإلساقها بالأئمة على أنها مسلما تلديهم، وتسويقها على أن هذا هو عين ما فهموه وارادوه!

فالأمر إن كنت كذلك، طامي، وفحش تصرف، وقلة إو إنعدام فهم وتصور!!

قلت- نعم قد وعد مسلم أن يبين بعض علل الاحاديث فوفى، وهذا لا أخالفك فيه، وقد بين شيخنا حمزة المليباري-حفظه الله- وازضحه بما لا مزيد عليه، في كتابه القيم ((عبقرية الإمام مسلم في تريب صحيحه)) ولم يذكر الشيخ هذا الأمر البتة، من أن كل هذه الطبقة وكل ما أخرجه في الشواهد والمتابعات والمقرونات، ضعيف أو معلول، ولو قلنا بقولك هذا، لهدمنا إجماع منعقد منذ قرون على أصحية صيحيح مسلم وخلوه من الضعف إلا من احرف يسرة أخذ عليه، ثم ما معنى قولهم ((الشواهد والمتابعات)) ولما يأتى بها ولما تستخدم وفيما واين!!

أجمع كل من أعرف ممن صنف فهذا العلم وألف، على أن الشواهد والمتابعات، تستخدم لتقوية الخديث وإعظاده بغيرة، بشروط معرفوة عندهم، ولم أقرأ حرفاً واحداً يقولون فيه ما قلت، والله لا أدري كيف قلت هذا الأمر وعلى ماذا بنيته أيها النحرير، أشتهى أن أعرف هذا وأشتهي أن تبينه لي، وتدلني على مواطن وجوده في كلام أهل هذا الشأن!!

وكل ما عدا ما تعقبت به عليك إنما هو خارج نطاق المدارسة، إذ هى أمثلة سيقت في غير موضعها ومحلها، فلا اتكلف الرد عليها، واعيد وأكرر وبهذا أختم، أن تقرير قاعدة شبه مطردة في هذا الفن وعزوها لفهم إمام، يحتاج لإستقراء تمام لصنيعه، وتطبيقاته، وأم غيرذلك، فهى التخرصات والظنون، وتقويل الئمة ما لم يقولوه.

هذا والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

وكتبه؛

الأبو بكر الاثري